



الموضوع

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

الأستاذ المشرف ..

الأستاذ المشرف:

- نسيب أنفال

إعداد الطالب(ة):

- منادي يسمينة
- مفتاح عواطف

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	بن بركة الزهرة	أ. التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	نسيب أنفال	أ. محاضر	مشرفا	جامعة بسكرة
3	جرودي رندة	أ. مساعد	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



جامعة خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر
دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

الأستاذ المشرف:
- نسيب أنفال

إعداد الطالب(ة):

- منادي يسمينة
- مفتاح عواطف

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن بركة الزهرة	أ. التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	نسيب أنفال	أ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	جرودي رندة	أ مساعد	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل على نعمته التي منّ علينا بها، وعلى توفيقه الذي سهّل لنا إنجاز هذا العمل، الذي يمثل ثمرة جهودنا خلال مسيرتنا الجامعية، والتي نأمل أن تكون نبراساً للأجيال القادمة. في هذه الفرصة، نتوجه بتحياتنا وتقديرنا إلى جميع الذين ساعدونا في إتمام هذا العمل ورعايته.

نشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وخاصة الأستاذة المحترمة "أنفال نسيب" التي قامت بإشرافها الرائع على مذكرتنا، فكانت نعمة المشرفة. لقد استفدنا كثيراً من معارفها وإرشاداتها، التي ساعدتنا في توجيه العمل نحو النجاح. كما نشكر الأساتذة المشرفين على مناقشة المذكرة "الأستاذة بن بريكة الزهرة" والأستاذة جرودي رنده".

ونتوجه بتحياتنا الخالصة إلى جميع العاملين في المكتبة الجامعية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، على مساهمتهم القيمة والمتواصلة في دعمنا ومساعدتنا.

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه

إلى كل من صلى على خير البرية

"محمد عليه الصلاة والسلام"

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي إلى

نبع الحنان الفياض، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى الخير والصفاء والأمل "

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لنا دربنا، إلى الذي تحمل كبد الحياة لنصل

نحن إلى الذي أعطانا من سنين عمره أبي الحنون حفظه الله.

الإهداء

أمي أول كلمة نطقناها وأحلى كلمة رددناها فمهما قلت ومهما عملت فلن أوفيك أجرك يا أمي لن أنسى سهر الليالي وتعب الأيام ، كم أتعبتك أماه حين كنت أتأخر فالسهر فينام أهل البيت وتبقي أنت ساهرة بالانتظار فالفضل الله ثم لكي أماه فيما أنا فيه اليوم فجزاك الله عني خير جزاء.

إلى الرجل الذي علمني عزة النفس والكرامة وزرع في حياتي روح التحدي للوصول إلى الهدف المبتغى، إلى ساعدي ومساعدتي، إلى الذي مهما قلت فيه لن أوفيه أبي الغالي.

إلى ذخري في هذه الدنيا وسندي في الحياة إخوتي.

إلى جميع من لم يسعني المقام لذكراهم هذا العمل المتواضع.

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر ، من خلال تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى الإصلاح والتطوير، بما في ذلك سياسات الدعم والتنمية وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تلعب البنوك التجارية دورًا أساسيًا في دعم القطاع الفلاحي و تقوم بتمويله بشكل حيوي وتعزيز إنتاجية المزارعين من خلال توفير رأس المال، وتقديم القروض، وتقديم خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجاتهم المختلفة.

فمن بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية " قرض التحدي "، وهو أحد البرامج الحكومية التي أطلقتها الجزائر لدعم وتمويل القطاع الفلاحي بهدف تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ولقد أظهرت نتائج الدراسة التي كانت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة خلال الفترة (2011-2019) ، إن قرض التحدي لعب دورا مهما في دعم الإنتاج الفلاحي في الجزائر من خلال عدة جوانب.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي ، القروض الفلاحية . قرض التحدي.

Abstract :

The aim of this study was to elucidate the economic importance of the agricultural sector in Algeria by adopting economic policies aimed at reform and development. This includes support and development policies and the implementation of the National Agricultural Development Plan. Commercial banks play a fundamental role in supporting the agricultural sector by providing vital financing and enhancing farmers' productivity through the provision of capital, loans, and various financial services that meet their diverse needs.

Among the loans offered by the Bank of Agriculture and Rural Development is the "Challenge Loan," which is one of the government programs launched by Algeria to support and finance the agricultural sector with the aim of boosting agricultural production and achieving food self-sufficiency. The study results, conducted at the Bank of Agriculture and Rural Development's Biskra agency during the period (2011-2019), showed that the Challenge Loan played an important role in supporting agricultural production in Algeria through several aspects.

Keywords: agricultural sector, agricultural loans, Challenge Loan.

فہرس

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
بسملة	
شكروعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة عامة	
1. مقدمة	أ
2. الدراسات السابقة	ج
3. فرضيات الدراسة	د
4. منهجية الدراسة	د
5. تصميم البحث	د
6. أهمية الدراسة	هـ
7. خطة مختصرة للدراسة	هـ
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية و القطاع الفلاحي	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار العام للبنوك التجارية	08
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	08
المطلب الثاني: تطور البنوك التجارية في الجزائر	13
المطلب الثالث: تحديات البنوك التجارية في الجزائر	16
المبحث الثاني: الإطار العام للقطاع الفلاحي في الجزائر	17
المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي	18
المطلب الثاني: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	24
المطلب الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر	32
المبحث الثالث: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر	34
المطلب الأول: ماهية التمويل البنكي وخصائصه	34

35	المطلب الثاني: آليات تمويل القطاع الفلاحي
37	المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي
41	ملخص الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لقرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية
46	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
47	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
50	المبحث الثاني: صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
50	المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية
55	المطلب الثاني: دور قرض التحدي في تمويل القطاع الفلاحي
69	ملخص الفصل
70	خاتمة عامة
74	قائمة المراجع
79	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر (2011-2019)	01
58	الملفات الممنوحة في إطار قرض التحدي حسب النشاط (2011-2019)	02
61	قيمة القرض الممنوح في إطار قرض التحدي حسب النشاط '2011-2019)	03
66	نسبة الإنتاج الفلاحي المدعم من طرف قرض التحدي من الإنتاج الفلاحي العام في الجزائر (2011-2019)	04
68	نسبة مساهمة قرض التحدي من الإنتاج الفلاحي العام للجزائر (2011-2019)	05

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
29	برنامج التجديد الفلاحي	01
31	برنامج التجديد الريفي	02

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
80	الملحق رقم 01	01
83	الملحق رقم 02	02
84	الملحق رقم 03	03
85	الملحق رقم 04	04
86	الملحق رقم 05	05

المقدمة

تمهيد :

تنظر السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى التنوع الاقتصادي كهدف استراتيجي، حيث تهدف إلى تقليل الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة وتعزيز القطاعات غير النفطية، ويأتي القطاع الفلاحي كبديل مهم للمحروقات، حيث يحتل المرتبة الثالثة بين القطاعات الاقتصادية المهمة. يشكل القطاع الفلاحي أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني، ويعتبر مصدر دخل رئيسي للعديد من العمالة ومصدرا أساسيا للعيش لنسبة كبيرة من السكان. بالإضافة إلى دوره الرئيسي في توفير الغذاء للسكان، فإن الصادرات الزراعية تشكل جزءا هاما من الصادرات الوطنية بعد الصناعة النفطية.

حيث تولي الدولة اهتماماً خاصاً بالقطاع الفلاحي، وتسعى لتطويره وتعزيزه من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاستثمار في المشاريع الزراعية. وقد أدت هذه السياسات إلى زيادة النشاطات الفلاحية والإنتاج بشكل ملحوظ عبر البرامج المختلفة والصناديق الخاصة بدعم التنمية الزراعية. كما قدمت الحكومة حوافز وتشجيعات متنوعة لهذا القطاع، مما ساهم في تعزيز الإنتاج الفلاحي.

و تأتي البنوك التجارية في الجزائر بدور أساسي في تعزيز القطاع الفلاحي، حيث تقدم الدعم الضروري للفلاحين لتحقيق أهدافهم المرغوبة. تعمل هذه البنوك على توفير مجموعة من الآليات المالية والمصرفية التي وفرتها الدولة، وذلك من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف دعم وتمويل هذا القطاع الحيوي. من بين هذه الآليات يبرز قرض التحدي، الذي يعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي تعزز قدرة الفلاحين على تحقيق نجاحاتهم. ومن هنا تنشأ الإشكالية التالية:

كيف ساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال قرض التحدي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2019-2011) ؟

وللإجابة على هذا الإشكال نطرح الأسئلة البحثية التالية :

- ما هو دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوير القطاع الفلاحي ؟
- ما هي مؤسسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر ؟
- ما هي أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية للقطاع الفلاحي ؟

1. الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية تمويل القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية باعتباره متطلب أساسي في القطاع الاقتصادي، قمنا بالاعتماد على مجموعة متنوعة من الدراسات نذكر أهمها:

- **كروش نور الدين دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة،** مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية المركز الجامعي تيسمسيلت العدد 04-2019 هذه الدراسة القيمة استعرضت مجموعة واسعة من جوانب التمويل الفلاحي، بما في ذلك تعاريفه وطبيعته، بالإضافة إلى دوره الحيوي في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة. وقد أظهرت الدراسة أهمية التمويل الفلاحي في تحقيق هذه الأهداف، خاصة في ضوء التحولات والإصلاحات التي شهدتها القطاع الفلاحي.

- **فضيلة بوطورة ومريم زغلامي آلية تمويل القطاع الفلاحي والمحلي وعوامل تطوره في الجزائر دراسة حالة ولاية تبسة،** مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر. تتناول هذه الدراسة تفعيل دور التمويل الفلاحي المحلي، سواء كان حكومياً مدعوماً أو تمويلاً بنكياً أو تمويلاً عبر وكالات التشغيل، في تحقيق التنمية الفلاحية المحلية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي الوطني، أجريت هذه الدراسة على مستوى ولاية تبسة. أما دراستنا فقد ركزت على دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي على مستوى الجزائر، من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **لقد أثرت مختلف الدراسات والبحوث حول مسألة البنوك ولاسيما تلك الممولة للقطاع الفلاحي موضوع بحثنا، نستهلها بدراسة طالبي نجاة وساجي نورة (2019) حول دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،** حاولت الباحثتين الإجابة على السؤال الجوهرى المتعلق بالدور الذي تلعبه البنوك في تمويل القطاع الفلاحي. توصلتا إلى نتيجة تشير إلى عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي، والنظرة السلبية العامة تجاه الفلاح، وكذلك ضعف قدرة الفلاحين على التعرف على القروض المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية. كما أوصتا بضرورة تعامل البنك بحذر وحيطة عند منح القروض لتقليل المخاطر المحتملة.

تم من خلال الدراسات السابقة معالجة القطاع الفلاحي و طرق تطويره من خلال استعراضهم لتعاريف و طبيعة التمويل الفلاحي، و تفعيل دور التمويل لتحقيق التنمية الفلاحية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من القروض لتمويل المشاريع الفلاحية الموجهة للإستغلال و الاستثمار و ضرورة تعامل البنوك بإجراءات عديدة لتجنب المخاطر المحتملة، حيث تتقاطع الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في مجال التمويل البنكي للإستثمار الفلاحي و العلاقة المباشرة لهذا التمويل مع تطوير القطاع الفلاحي بينما تكمن مواطن الاختلاف

في تركيز الدراسة الحالية على مساهمة البنوك التجارية و أساليب و مؤسسات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي إضافة الاختلاف في الحدود الزمنية و المكانية ، حيث تعالج الدراسة الحالية دور البنوك التجارية و بالأخص القرض التحدي في تطوير الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2011-2019).

2. فرضيات الدراسة :

من خلال إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تسهيل عملية منح التمويل لأكثر عدد ممكن من المستثمرين .
- ساعد قرض التحدي المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2011-2019) في حل المشكلات التمويلية للفلاحين من خلال إنشاء المشاريع واستمرارها وتوسيعها.

3. منهجية الدراسة :

من أجل الإلمام بهذا الموضوع بمختلف جوانبه ومعالجة الإشكالية وكذا إثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الاستطلاعي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية في الجزائر والإطار العام للقطاع الفلاحي وتطوره في الجزائر ، و اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة.

4. تصميم البحث :

• هدف الدراسة:

تتجلى الاهداف الأساسية لهذه الدراسة في :

- ✓ إعطاء إطار نظري خاص لكل من البنوك التجارية والقطاع الفلاحي.
- ✓ التعرض للجانب النظري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة.
- ✓ اهم اليات التمويل المعتمدة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدعم القطاع الفلاحي .
- ✓ التوصل إلى إقتراحات وتوصيات من شأنها حث المؤسسة على تبني تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي بالجزائر.

• نوع الدراسة: تمت الدراسة بناء على علاقة ارتباط بين متغيرين أحدهما مستقل (البنوك التجارية) والآخر تابع (القطاع الفلاحي).

• مدى تدخل الباحثة: حاولت الطالبة الإلمام بجميع وكافة الوقائع والأحداث التي تخص ظاهرة الدراسة دون المساس والتغيير فيها أو محاكاتها.

- **تخطيط الدراسة:** أجريت هذه الدراسة في بيئة غير إصطناعية (طبيعية غير مخططة) أي دراسة الظاهرة على طبيعتها في الواقع.
- **وحدة التحليل (مجتمع الدراسة):** تم إختيار مجتمع الدراسة والمتمثل في البنوك التجارية من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة من خلال دراسة قرض التحدي و دوره في دعم القطاع الفلاحي.
- **المدى الزمني:** بعد الزيارة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة خلال شهر ماي تم الحصول على معلومات و احصائيات عن الملفات الممولة من طرف قرض التحدي خلال الفترة (2011-2019).

5. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على موضوع دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر الذي تزايدت أهميته بصفة عامة، وأصبح على هذه المنظمات تحديد أبعاده والتعامل معها والاستفادة منه لضمان مواكبة التغيرات المحيطة بها مما يساهم في بقائها واستمراريتها، كما تنبع أهمية الدراسة في إمكانية إستفادة متخذي القرار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بسكرة- من النتائج والتوصيات التي سوف تتوصل لها الدراسة والتي قد تساهم في تعزيز القطاع الفلاحي الجزائري.

6. خطة مختصرة للدراسة :

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا الموضوع وتحليل الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمه إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول الجانب النظري تحت عنوان عموميات حول البنوك التجارية و القطاع الفلاحي حيث تضمن ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الإطار العام للبنوك التجارية.

المبحث الثاني : الإطار العام القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثالث : التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية لقرض التحدي من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: دور قرض التحدي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2011-2019).

الفصل الأول :

عموميات حول البنوك التجارية و

القطاع الفلاحي

تمهيد

يعتبر البنك الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة ، فهو يعتبر وسيط بين كل الأموال التي تبحث عن استثمار و الاستثمار الذي يبحث عن تمويل بما في ذلك الاستثمار الفلاحي و ذلك بتقديم قروض فلاحية من أجل بناء القطاع الفلاحي وتطويره.

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال عدة طرق من أجل النهوض و تطوير القطاع الفلاحي لمواكبة العصر وجعله قاعدة للاقتصاد ، و هذا نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء والتوظيف و للقضاء على التبعية الاقتصادية .

و من خلال عرض هذا الفصل سنقوم أولا بوضع مفاهيم عامة تخص البنوك التجارية والقطاع الفلاحي ، وذلك وفقا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار العام للبنوك التجارية.

المبحث الثاني : الإطار العام القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث : التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: الاطار العام للبنوك التجارية

إن هيكلية المنظومة البنكية في أي اقتصاد في العالم تتركز على مجموعة من البنوك الأولية ، و سلطة رقابية تمثل في البنك المركزي ، ونظرا لأهمية هذه البنوك سنتطرق في مبحثنا هذا إلى البنوك التجارية.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي موضوعها النقود ، لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، بحيث يمكنها تمويل جميع الاستثمارات.

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية وخصائصها

أولا : تعريف البنوك التجارية

لقد جاءت عدة تعريفات للبنوك التجارية ، ولذلك يمكن تعريف البنك التجاري كالتالي :

تعريف 01: البنوك هي شركات مرخص لها بتلقي الأموال من الجمهور و جمع المدخرات ، و توفير و إدارة و سائل الدفع (الأوراق النقدية الشيكات ، و بطاقات الدفع و ما إلى ذلك) و منح القروض (المعاملات الائتمانية). وقد يسمح لهما أيضا بتقديم خدمات الاستثمار، و تسمى أيضا المؤسسات المصرفية أو المؤسسات الائتمانية. (le mode de fonctionnement des banques publiques) (décembre 2006 ، , algeriennes dans un context de crise)

تعريف 02: كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية "بانكو" وتعني مصطبة ، كان يقصد بها في البلد المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي قد تم فوقها عد وتبادل العملات ، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

تعريف 03: البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة ، واستثمارها في أوراق مالية محددة. (القزويني، سنة 1989، الصفحات 24-25)

تعريف 04: البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية و يتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع ، إن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لايعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود ،

ولكن يعني ذلك إن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي اشرنا إليه. (لطرش، 2003، صفحة 12)

تعريف 05: هي المؤسسات أو المنشآت الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود لديها بصفة أمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل. (السنهوري، 2019، صفحة 34)

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركوا نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك لديهم اموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

ثانيا :خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح غيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:

❖ تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس ويكون ذلك بناء على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة و بأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع .

❖ تختص أيضا بقدرتها على الإقراض، وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع .

❖ تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولأ تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية ، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة .

❖ تقوم البنوك التجارية بخلق النقود ، فعندما تقوم البنوك التجارية بإنشاء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن . (المخمرى،، الصفحات 04-05)

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك، بشكل عام إلى أربعة أنواع رئيسية:

أولا: بنوك تجارية أو بنوك استثمارية أو بنوك الودائع

وعملياتها و إقراضها الأموال للغير في الغالب قصيرة الآجال ومعظمها تخدم قطاع التجارة وهي تعتمد أساسا على أموال المودعين.

ثانيا: بنوك الاستثمار

أو بنوك الائتمان المتوسط أو طويل الأجل وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تحديد رأسمال الثابت (مصنع، عقار، ارض صالحة للزراعة... الخ) لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع إي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى (الذي يقترض فيه إن يكون كبيرا نسبيا) وعلى الودائع لأجل (إي ودائع مرتبطة بتاريخ ، إي غير مستحقة الأداء ، عند مجرد الطلب) وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ إي السندات وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا إن الفرق هنا هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة في حين إن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله.

وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية وكل تلك الموارد التي تقدم ذكرها يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معروفة مقدما.

ثالثا: منشآت الادخار أو التوفير

وهي تختص بتجميع مدخرات للإفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات بأجل أي مرتبط سحبها بتاريخ وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات لتعيد تشغيلها بالإقراض لآجال مختلفة.

رابعا: بنوك الأعمال

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها والاستحواذ عليها. (القرويني، سنة 1989، صفحة 32)

إما بالنسبة للبنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويعتبر البنك

المركزي بنك البنوك عند الضرورة كما يقوم بتقديم التسيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة ،لذلك فهو الملجأ الأخير للإقراض.(لطرش، 2003، صفحة 11)

خامسا : البنوك الخاصة

هي بنوك صغير الحجم نسبيا يملكها أفراد أو شركات أشخاص ، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة عادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة و أصول قابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر هي تحاول دوما تجنب المخاطر لا تقدر على تحملها لصغر حجمها و ضئالة إمكانياتها المالية ، تعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديريها من خبرات بنكية و ما بحوزته من ثقة المتعاملين ، و يقتصر هذا النوع من البنوك على الدول الرأسمالية. (البنوك الخاصة في الجزائر، 2024)

سادسا: البنوك الإسلامية

هو بنك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات التمويل و الخدمات المصرفية و الاستثمار و يخضع كمؤسسة مالية ، لإشراف البنك المركزي و علاوة على ذلك يتوافق البنك الإسلامي مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات و المنتجات التي يوفرها لعملائه ، سواء كانت هذه المنتجات ودائع استثمار أو صكوك استثمار إسلامية أو حسابات توفير . كما يلي البنك الإسلامي مختلف احتياجات التمويل الخاصة بالعميل من خلال توفير العديد من الخيارات مثل : المراجعة ، المشاركة و الإجارة فضلا عن توفر خيارات إسلامية لخطاب الضمان و خطاب الاعتماد و البطاقات المغطاة التي يتم تغطيتها و للبنك الإسلامي هيئة فتوى و رقابة شرعية تتكون من فقهاء الشريعة ذوي الإلمام المصرفي و القانوني و الاقتصادي. (مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية، 2024)

الفرع الثالث :أهداف البنوك التجارية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك التجارية لتحقيقه هو الربحية في ظل الالتزام بقيدتين رئيسيين هما السيولة والأمان، وذلك على النحو التالي:

أ - الربحية : يعتبر المعيار الأساسي لنجاح إدارة البنك التجاري هو تحقيق أكبر ربح ممكن وحتى يتمكن البنك التجاري من تحقيق الأرباح يجب أن إيراداته تكاليفه ، و تتمثل تكاليف البنك التجاري في البنود التالية :

- الفوائد المدينة على الودائع التي يدفعها البنك.

- العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل تقديم خدماتها.
 - المصاريف العمومية والإدارية.
 - وتمثل إيرادات البنك التجاري في البنود التالية:
 - الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
 - العمولات الدائنة نظير الخدمات التي تقدمها البنوك للآخرين.
 - مقابل الخدمات الغير متعلقة بطبيعة العمل المصرفي، مثل مقابل دراسات الجدوى الاقتصادية والاستثمارات الاقتصادية والمالية.
 - عوائد العملة الأجنبية الناتجة عن الأرباح المحققة من الفرق بين سعر بيع وشراء العملة الأجنبية.
 - إيرادات أخرى مثل الأرباح الرأسمالية المتولدة من بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمتها الدفترية، عوائد الاستثمار من أوراق مالية، عوائد خصم الكمبيالات.
- ب- السيولة:** بصفة عامة تعني سيولة الأصل سهولة تحويله إلى نقدية بأقصى سرعة وبأقل خسارة ممكنة على سبيل المثال تعتبر البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة ويشير مفهوم السيولة في البنوك إلى قدرة البنك على الوفاء بطلبات سحب المودعين والاستجابة بطلبات الائتمان وأي طلبات مالية أخرى ويجب ملاحظة أن البنوك الأخرى لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت مثل باقي منشآت الأعمال وبناء عليه يجب أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة حتى لا تهتز ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم مما يعرض البنك مخاطرة الإفلاس ومن ثم تعتبر السيولة أحد القيود الهامة التي يجب أن يأخذها البنك في الاعتبار عند السعي للهدف الرئيسي للبنك وهو تحقيق الربحية .
- ج- الأمان:** تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين بتجنب الدخول أو إقراض المشروعات مرتفعة المخاطرة ويعتبر ذلك قيد على الإدارة عند سعيها لتحقيق الهدف الرئيسي للبنك وهو تعظيم ربحية البنك ، حيث لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تتعدى رأسمال المملوك لأن أي خسائر تزيد عن رأسمال المملوك تعني التهام جزء من أموال المودعين مما قد يترتب عليه إفلاس البنك .
- ويمكن للبنك زيادة درجة الأمان من خلال التنوع والذي يتمثل في تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك والذي يؤدي إلى تباين العملاء وأنشطتهم ومن ثم تباين تلك حساسية تلك الأنشطة للظروف

الاقتصادية العامة والذي يترتب عليه تقليل احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة قد تعرض البنك لمخاطرة العسر المالي . ((أسود البيزنيس، 2024)

المطلب الثاني: تطور البنوك التجارية في الجزائر

أنشأ النظام البنكي في الجزائر و امتد للنظام الفرنسي ، وعلى الرغم من كل عيوب مؤسساته إلا أنها تميزت بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطورا من أي مستعمرة أخرى لخدمة الاقتصاد الوطني .

الفرع الاول :نشأة البنوك التجارية في الجزائر

لقد نشأت المنظومة البنكية الجزائرية ة ترعرعت في ظل الاستعمار الفرنسي ، وتميزت بتنظيم خاص وقواعد محددة للأداء كانت هذه الأمور تستند إلى خلفية ايدولوجية و فلسفة عامة ارتكزت عليها كل منطلقات التنمية الوطنية ، وكانت أساسا لكل فعل اقتصادي، تميز النظام البنكي الجزائري على مر الزمن بعدة تغيرات نقسمها إلى المراحل التالية :

أ- **مرحلة الاستعمار** : نشأ النظام البنكي في الجزائر وترعرع كامتداد للنظام الفرنسي وكانت وظيفته خدمة الاقتصاد الوطني وهذا النظام كان بمثابة امتياز للجزائر لم تخص به أية مستعمرة أخرى وكان هناك بنك إصدار أيضا ، وكان هناك بنوك خاصة وبنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع البنوك الفرنسية وخلال بنك التحرير أضيف بنك التنمية، وعند استقلال الجزائر تم توريث نظام مصرفي واسع لكنه تابع للنظام الأجنبي وبعد خروج فرنسا من الجزائر أحدثت بعض التغيرات في النظام المصرفي نذكر من بينها:

- ❖ **تغيرات مالية** : تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال الأجنبية.
- ❖ **تغيرات سياسية واقتصادية**: تمثلت في التوجيهات الجديدة للجزائر المستقلة والتطلع لبناء اشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي.

❖ **تغيرات إجرائية وإدارية**: تمثلت في تغييرات في الأطارات المؤهلة لتسيير البنوك.

❖ **تغيرات قضائية**: تمثلت في تغيير مقررات المصارف وتوقفها عن العمل.

عاش هذا النظام تدهورا كبيرا سنة 1986 نتيجة أزمة النفط وبالتالي أصبح النظام المصرفي الجزائري في أزمة لعدم فعالية السياسة التمويلية لترقية الاستثمار . (نواي ، و أقوجيل، 2013، صفحة 13)

ب- النظام المصرفي في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض :

لقد خضع النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى عدة تغيرات، فلقد كانت السلطات الجزائرية تطمح في كل مرة إلى مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الأوضاع الاقتصادية المتجددة.

1 - النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال : قامت الجزائر في هذه المرحلة بتبني النظام الاشتراكي والتخلي عن الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي والقيام ببعض الإجراءات أهمها :

- انفصلت الخزينة العامة عن الخزانة الفرنسية : في 29-08-1962 والتي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي وقروض تجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA

(بموجب القانون 62-144 بتاريخ 13-12-1962) كمؤسسة عمومية مكلفة بإصدار النقود ومراقبتها والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لدعم النمو الاقتصادي.

- تأسيس الصندوق الوطني للتنمية (CAD) : بتاريخ 07-05-1963 بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10-08-1964 ومن مهامه تجميع وادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز . (عزيزة، 2015-2016، صفحة 09)

- البنك الجزائري للتنمية **BAD**: أنشئ هذا البنك بموجب القانون 63-65 المؤرخ في 07-05-1963 وقد ورد عند تأسيسه خمس مؤسسات للائتمان ، أربع منها للائتمان متوسط الأجل والخامس للائتمان طويل الأجل وهذه المؤسسات هي :قرض عقاري ، قرض وطني ،صندوق الودائع والارتمان ، صندوق صفقات الدولة ، صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.(قانون رقم 63-165 بتاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء البنك الجزائري للتنمية الجريدة الرسمية عدد 29 مؤرخة في 10 ماي 1963 ص418)

- البنك الوطني الجزائري **BNA**: يعتبر أول بنك تجاري بالجزائر أسس بتاريخ 13-06-1966 وتكفل بمنح قروض للقطاع الفلاحي وتجمعات الاستيراد وكذلك المؤسسات العمومية والخاصة.(أمر رقم 178/66 بتاريخ 13 يونيو 1966 يتضمن أحداث البنك الجزائري وتحديد قانونه الأساسي ،جريدة رسمية عدد 51 ن صادر 1966/12/30)

- القرض الشعبي الجزائري **CPA** : أسس بتاريخ 19-12-1966 على أنقاض القرض الشعبي للجزائر وقد اندمجت فيه عدة بنوك أجنبية ، ويعتبر بذلك ثاني بنك تجاري يمكنه القيام بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة ، ومنذ 1971 صار بإمكانه منح القروض المتوسطة ، إما من حيث

التخصص فقد تكفل بمنح القروض في القطاع الحرفي ، الفنادق السياحية ، الصيد البحري والمهن الحرة. مرجع سابق ،ص11، دور البنوك التجارية في ترقية الاستثمار الجزائري)

- البنك الخارجي الجزائري **BEA**: تأسس في 01-10-1967 بموجب الأمر رقم 67/204 على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وعلى مستوى الإقراض تكفل بعمليات التجارة الخارجية عن طريق منح قروض للاستيراد وتأمين المصدرين الجزائريين وقد تركزت العمليات المالية لهذا البنك على الشركات الكبرى مثل سونطراك والكيميائية والبتروكيميائية (مرجع سابق ص 11)

2-الانطلاق في الإصلاحات البنكية :

اتسم النظام البنكي الجزائري بداية من سنة 1990 ، بالمصادقة على القانون 90-10 المؤرخ في 19 ابريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض بعدة تغييرات جذرية على التنظيم البنكي تتمثل أهمها في :
- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقد الائتمان.

-إنشاء مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان،النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية .

-تحريك السوق النقدية وتنشيطها وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام وتوحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان.

-إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقود والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقرض وإلغاء مبدأ التخصص. (سحنون و بوعشة، 2008)

الفرع الثاني : تعريف البنك التجاري في الجزائر

عرف القانون رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 69 من نفس القانون.(أمر 03-11 مؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1924 الموافق ل26 غشت، سنة، 2003 يتعلق بالنقد والقرض جريدة رسمية العدد 52 مؤرخة في 27/08/2003. والمعدل والمتمم بالأمر رقم 10-4 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق ل26 غشت، سنة، 2003 جريدة رسمية عدد50 مؤرخة في 01/09/2010)

المطلب الثالث : تحديات البنوك التجارية في الجزائر

رغم ما يميز النظام البنكي من إصلاحات و التي لا يمكن إنكار نتائجها إلا أنه يجب الاستمرار في وتيرة الإصلاحات و ذلك بالنظر للتحديات والمشاكل الكبيرة والمتنوعة التي مازالت تواجه النظام البنكي في الجزائر والتي نذكر من أهمها :

اولا : ضعف كفاءة الموارد البشرية بالبنوك الجزائرية

إن الموظفين القدامى في البنك هم غالبا كبارا في السن بمعنى أنهم واصلو مسيرتهم في البنوك معتمدين على التسيير الإداري الروتيني و غير المتطور مع مهام البنوك ، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتخريج دفعات بتكوين جيد و مؤهلين ليصبحوا إطارات في المستقبل ، و إنشاء شركة تكوين بين البنوك غير أنها تبقى عاجزة عن توفير جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك في مجال التكوين التطبيقي و في جميع الفروع و المدرسة العليا للبنوك التي تم تشغيلها منذ 1196 والقادرة على تكوين متخصصين ما بعد التدرج لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من قبل البنوك التي يبدو أنها تحمل الجانب النوعي لإطاراتها.

و عليه لابد من رفع كفاءة العنصر البشري ، كما يجب تطوير إمكانياته بما يتماشى بشكل دائم ، و ذلك لتحسين أداء البنك الذي يعمل به ، و منه انجاح مشروع عصنة النظام البنكي الجزائري.

ثانيا : تركيز هيكل السوق و انعدام المنافسة البنكية

يتسم النظام البنكي الجزائري بارتفاع مستوى التركيز البنكي ، حيث تستحوذ البنوك العمومية على هيكل السوق البنكية سواء من حيث الودائع أو الإقراض و هذا ما ساهم في انخفاض مستويات المنافسة ، كما أثر سلبا على مدى تطور الخدمات البنكية والمالية ومنه ارتفاع كلفة تقديم هذه الخدمات ، علاوة عن ذلك فان هذه الأخيرة ستعمل على استبعاد جزء من المجتمع من الشمول المالي لا سيما و أنه قد تأكد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التركيز البنكيمن جهة و مستويات المنافسة البنكية أو الشمول المالي من جهة أخرى.

ثالثا : تراجع ثقة الأفراد بالمعاملات البنكية

إن التحدي الحقيقي الذي يطرح أمام البنوك في الجزائر لاسيما العمومية منها ، هو البحث عن كيفية استرجاع ثقة المواطنين بها ، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بعد أزمة البنوك الخاصة ، من خلال قيام البنوك بحملات تحسيسية و توعوية لتثقيف المواطنينماليا و كذا توضيح أهمية الاعتماد على خدمات البنوك و مدى تأثير ذلك إيجابيا على حياة المواطن و كذا الاقتصاد الوطني.

رابعا : ضعف البنية التحتية للنظام البنكي الجزائري

إن عمل النظام البنكي في الوقت الحالي يتحكم فيه إلى حد كبير توفر البنية التحتية و حدثاتها في نفس الوقت.

خامسا :عقبات ممارسة المحاسبة البنكية

إن الممارسة المحاسبية البنكية في الجزائر يشوبها العديد من المشاكل و الصعوبات ، و التي يجب العمل على تذليلها حتى تسهل عملية تطبيقها في الواقع بما يتلاءم و متطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي، و لذلك وجب على السلطات المالية بالجزائر العمل على :

- إصلاح النظام الجبائي الجزائري.
- العمل على تطوير و تفعيل أداء السوق المالي في الجزائر .
- الارتقاء بالإطارات و الكفاءات البشرية بالبنوك .

سادسا :ضيق السوق النقدي الأولي و الثانوي

يلزم توفر سوق نقدية منظمة و متطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها ، حيث يتمن خلالها تأمين السيولة النقدية و توفير أدوات الدفع للبنوك ، و من خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته ، و تتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان و النقود في الاقتصاد.

سابعا :بطء عملية دمج الصيرفة الالكترونية في البنوك

تشهد عملية دمج الصيرفة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري تباطؤ واضحاً وذلك بسبب:

- انعدام ثقة العملاء اتجاه الأنظمة الالكترونية الحديثة.
- قلة الموارد المالية اللازمة لاقتناء التجهيزات الحديثة و لاستخدام إطارات وكفاءات مختصة بهذا المجال.
- غياب الوعي الكافي لدى المجتمع الجزائري بمنافع الصيرفة الالكترونية.
- عدم فعالية نظام الأمن المعلوماتي و غياب تنظيمات و قوانين رقابية صارمة عن بعض النشاطات البنكية الالكترونية. (عماري، 2020-2021، الصفحات 72-76)

المبحث الثاني :الاطار العام للقطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية في تعزيز اقتصاداتها، نظراً لتأثيره الكبير على القطاعات الأخرى. وفي ظل الوضعية الحرجة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، تبرز الحاجة الملحة للتحرك والبحث عن بديل يمكن الاعتماد عليه لإنعاش الاقتصاد الوطني. و يعد القطاع الفلاحي أحد أهم البدائل خارج قطاع المحروقات، إذ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبما

تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية، يمكن أن يكون القطاع الفلاحي البديل الحقيقي الذي يجب الاعتماد عليه للنهوض بالاقتصاد.

المطلب الاول : ماهية القطاع الفلاحي

ان القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم، حيث شهد نمواً ملحوظاً واهتماماً متزايداً عبر الزمن ، ويمثل هذا القطاع عنصراً جوهرياً في اقتصاد أي دولة، نظراً لدوره المزدوج في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي .

الفرع الاول : تعريف القطاع الفلاحي

تعريف الاول : يعرف القطاع الفلاحي على انه و بشكل عام الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة و الطبيعة من قبل الانسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية و النباتية .(شلابي، 2023، صفحة 358)

تعريف الثاني : هو علم و فن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية و البشرية و وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية و الحيوانية و يوصف أحيانا بأنه طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونه مهنة أو فن . (بوعكاز، 2023، صفحة 73)

تعريف الثالث : في معناه الأكثر وضوحا ، تشير الزراعة إلى عمل الأرض أو الحقل (حيث أن كلمة "ager" تعني حقلاً باللاتينية) بهدف زراعة أنواع نباتية مخصصة للغذاء أو لأغراض أخرى، و بالمعنى الواسع يشمل القطاع الفلاحي الأنشطة الفلاحية ، وتربية الحيوانات، والصيد، وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. (cachia، 2015)

الفرع الثاني : خصائص و اهداف القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي حقلاً واسعاً لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارسها الانسان ، من اجل العيش و التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث انه يتميز بخصائص عديدة و تم تأكيد دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي من قبل العديد من الاقتصاديين و المؤرخين منذ القدم و عبر تطور تاريخ الفكر الاقتصادي.

اولا : خصائص القطاع الفلاحي

تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الإنتاجية بأنها تنصف بسمات تميزها عن الحرف الأخرى، يمكن ابرازها فيما يلي:

- ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية.
- موسمية الإنتاج الزراعي.

- التركيب التنافسي للنشاط الزراعي.
- صعوبة التحكم في الإنتاج الزراعي .
- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي.
- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة.
- ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية.
- تنوع خصائص السلع الزراعية.

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الاقتصاد الوطني من خلال إسهامه في الناتج المحلي، وكذا من خلال توفير مناصب شغل للأفراد بالإضافة إلى مساهمته في عملية التجارة الخارجية عبر تشجيع التصدير وتوفير العملة الصعبة للبلد.

كما يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية والحيوانية سواء من خلال التوسع الرأسي في استخدام وسائل حديثة للإنتاج والتوسع الأفقي من خلال الزيادة في الرفعة الفلاحية، بينما يشكل العقار الفلاحي وعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي أحد التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر مما قد يعيق متخذي القرار لتحقيق التنمية.

وهذا رغم الجهود المبذولة حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي فخصصت له اعتمادات مالية كبيرة للنهوض به وتطويره، باعتبار أنه يحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية . (شلابي، استراتيجية دعم و تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2009-2018)، الصفحات 358-359)

ثانيا : أهداف القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف القطاع الفلاحي تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظراً للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن القطاع الفلاحي يهدف إلى تحقيق ما يلي :

أولا :الأهداف الاقتصادية

❖ زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية.

❖ زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة .

❖ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال المواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الفلاحي يتميز بعدم الإستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.

❖ التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات و بذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الفلاحي

❖ التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث ينبع ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار . (غردى، 2001، الصفحات 10-09)

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

❖ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي، وهذا من خلال تحقيق زيادة الضروريات المادية من مأكّل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق .

❖ توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار (عماري و عامر، 2014، الصفحات 08-07).

❖ تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

❖ تعزيز دور المرأة في التنمية الفلاحية.

ثالثا: الأهداف البيئية

- ❖ الحفاظ على التربة والمياه والغطاء النباتي (المراعي) واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد لضمان استدامة قدرتها الإنتاجية وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ الحفاظ على التنوع الحيوي واستغلاله بشكل يساهم في تكامل ودعم التنمية الزراعية.
- ❖ تعزيز قدرات القطاع الفلاحي للتعامل مع التداخيات البيئية المحتملة واستيعاب تأثيراتها.(العارف، 2010، الصفحات 99-100)

رابعا :أهداف في مجال التعاون مع الدول الأخرى

- ❖ تنفيذ مشاريع فلاحية مشتركة في مجالات الإنتاج.
- ❖ التعاون في مجال التسويق .
- ❖ تعزيز التعاون في مجال التصنيع .
- ❖ إضافة إلى ذلك تساهم التنمية الفلاحية في التنمية الإقتصادية، وهذا من خلال :
- ❖ الإسهام الإنتاجي، أي مقدار مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني من خلال زيادة الإنتاج الفلاحي.

- ❖ الإسهام السوقي، أي الفرص التي يوفرها القطاع الزراعي للتنمية في قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ❖ الإسهام الموردي، أي الموارد الاقتصادية التي يقدمها القطاع الزراعي لاستخدامها في القطاعات الأخرى، خاصة موارد العمل ورأس المال.(قصوري، 2011-2012، صفحة 102)

الفرع الثالث : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تحتل الجزائر بموقع استراتيجي حيوي وبخصائص فريدة، مما جعلها بوابة إفريقيا وجسراً للاتصال مع أوروبا عبر شريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كيلومتر. بالإضافة إلى ذلك، يعزز موقعها المتوسطي دورها كمحور رئيسي يربط بين المغرب العربي والشرق الأوسط، ويجعلها ممراً حيوياً للعديد من طرق الاتصال العالمية. ولا تقتصر قوتها الاستراتيجية على ذلك فحسب، بل تمتلك الجزائر موارد عديدة غنية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وحتى التصدير، وفيما يلي سنقوم بعرض هذه الموارد بالتفصيل :

أولاً: الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد فهي بمثابة ثروة استراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولا بد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتزويد الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ 42.4 مليون

هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر ب 238174100 كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:

- **المنطقة الساحلية :** والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا .
- **المنطقة الداخلية :** والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتضم كل من البلدية البويرة المدية قسنطينة، عين الدفلى معسكر، غليزان تيارت تيسمسيلت ميلة، برج بوعرييج، سيدي بلعباس وسطيف.

- **المنطقة السهلية :** والتي تتربع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي أم البواقي باتنة بسكرة الجلفة المسيلة البيض خنشلة سوق أهراس تبسة سعيدة، النعامة والاغواط

- **المنطقة الصحراوية :** والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة غرداية الوادي، أدرار، بشار تمنراست تندوف واليزي.

كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغة حصة القمح 3322 ك هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية 263 ك هكتار الحمضيات 65 ك هكتار، أم حصة الخضروات: 330 ك هكتار، البطاطا: 138 ك هكتار، الكرم : 74 ك هكتار، البقول: 86 ك هكتار، أشجار التين: 47 ك هكتار، أشجار الزيتون: 329 ك هكتار، النخيل، النخيل المثمرة: 160 ك هكتار، المحاصيل الأخرى : 407 ك هكتار، الأراضي الخاملة: 3200 ك هكتار.

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى والسعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ولما لا العمل على تحقيق و توفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا و التخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانيات الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة والغير مستعملة.

ثانيا: الموارد المائية

تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة له والمستغلة في الري الزراعي وتوسيع الأراضي المسقية، والجدير بالذكر إن الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة وهي منتظمة وغير موزعة بشكل متساوي وتقدر إمكانيات المياه الطبيعية في البلاد ب 19 مليار متر مكعب في السنة، لكن الطلب شهد مضاعفات في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة و من المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050 ، وتعتبر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساس للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60% من مجموع حجم المياه سنة 2019 والجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد بصفة أساسا على الزراعة المطرية حيث إن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار ، على الرغم من أن القطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه في الجزائر، إلا أنه يساهم مساهمة ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي. تعتمد الزراعة في البلاد على كل من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري. ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية إلى 2 مليون هكتار في عام 2019 .

أما في الشمال، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود والآبار. وفي الجنوب، يتم ري المساحات من الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري. وفي الوقت ذاته، فقد تطورت مشاريع الري الصغيرة بشكل ملحوظ، بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين وكذلك تحرير التنقيب وحفر الآبار. تسهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة والخضروات الطازجة لجميع السكان. وقد صاحب هذا التطور لسوء الحظ، سحبيات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة، بل وصل الأمر إلى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة. ولا يزال الري الانسيابي الطريقة الأكثر استخداماً في المزارع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن طرق الري الأكثر كفاءة تكتسب زخماً، وخاصة الري بالتنقيط، والذي يشجع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة وفي الصحراء. (بوجطو ، و مصطفىاوي، 2020، الصفحات 24-25)

ثالثا: الثروة الحيوانية والنباتية

توفير الثروة الحيوانية والنباتية يُعتبر عاملاً أساسياً في تنمية القطاع الزراعي، إذ يهدف أي نظام اقتصادي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال تعزيز كفاءة استثمار هذه الموارد والحفاظ

عليها لضمان استمراريته وقدرتها على الإنتاج. يتماشى هذا الهدف مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، ويمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية بكفاءة اقتصادية، شريطة أن تكون المنتجات الزراعية والغذائية المستخرجة تلي احتياجات الأسواق بمستوى نوعي وكمي يفي بالمعايير المطلوبة ويسهم في تطوير وتنمية هذه الموارد لتلبية احتياجات المجتمع من المواد الغذائية الأساسية. (لونيس و أ.د/ كردودي، 2023/2022)،

المطلب الثاني : تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

بعد الاستقلال واجهت الجزائر تحديات اقتصادية صعبة نتيجة الحرب مع الاستعمار والسياسات التي كانت تنتهجها ، حيث حاولت جاهدتا النهوض بالاقتصاد و ذلك باستغلال القطاع الفلاحي .

الفرع الاول :سياسات الدعم الفلاحي

شهد القطاع الفلاحي سلسلة من الإصلاحات، حيث كان الهدف منها تحسين الإطار التنظيمي لتحقيق نتائج أفضل، مما يعني استغلال الطاقات المتاحة بشكل أمثل.

اولا :مرحلة التسيير الذاتي

واجهت الحكومة الجزائرية الأولى في عام 1962 بوضع مأساوي، إذ أفسدت سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري الهياكل الاقتصادية في البلاد، خاصة خلال عامي 1961 و 1962، حيث قامت منظمة الجيش السري التابعة للمستوطنين بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة لمنع استفادة الجزائريين بعد الاستقلال. وتزامن ذلك مع هجرة ما يقرب من مليون مستوطن إلى فرنسا خلال بضعة أشهر، تاركين خلفهم مزارعهم وأنشطتهم ووظائفهم، بما في ذلك 50,000 إطارًا عالي المستوى و 35,000 إطارًا متوسط المستوى و 100,000 عامل متوسط. وتسببت هذه الهجرة في فراغ اقتصادي ضخم، تعوّض عنه الجزائريون بالوسائل المتاحة لديهم، والتي كانت قليلة للغاية، خاصة أن معظم السكان الجزائريين يعيشون في الريف ويفتقرون إلى التعليم، حيث يبلغ معدل الأمية نحو 90%. كما أن المستوطنين خلال هجرتهم أخذوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ما سبب تحديات كبيرة بالنسبة للتحويلات غير المصرفية.

حيث قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارسوأكتوبر 1963 بهدف

تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها واضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار. (منصوري، 2021، الصفحات 118-119)

ثانيا : الثورة الفلاحية

تمثلت الثورة الفلاحية في تغيير الواقع السائد في ذلك الزمان، حيث أعلن الرئيس السابق هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971، قانون الثورة الفلاحية المتألف من 280 مادة، تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من ينجح في زراعتها أو يستثمرها". وقد حدد القانون ثلاثة أساليب لاستغلال الأراضي، تتمثل في

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة بمستوى تقني متطور .
- مبدأ المشاركة في الفلاحة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

وسبب فشل الثورة الفلاحية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الصارمة لتطبيق السياسة الفلاحية على تفشي اللامبالاة والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسارات متكررة وعجز دائم للوحدات الانتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الفلاحي في فترة الثمانينات أين تم انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982، وفي المخطط الخماسي الثاني (1989 - 1985) الذي سمي قانون استصلاح الأراضي وقانون المستثمرات الفلاحية.

ثالثا : قانون الاستصلاح الأراضي

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بجيابة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها ، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.(لونيس و أ.د/ كردودي، 2023/2022،، صفحة 47)

رابعاً: قانون المستثمرات الفلاحية

استحدثت المشرع الجزائري آلية جديدة لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية الخاصة من خلال القانون 1987 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 ، و نظام المستثمرات الفلاحية الى يعنى وحدة ترابية مسيرة ومستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الانتاج وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي وقانوننا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها، إن هذه المنهجية الجديدة لاستغلال الاراضي الزراعية التابعة للقطاع العام لم تكتمل بسبب التحول إلى الاقتصاد الحر ، والمشاكل والصعوبات التي ألتب الجزائر خلال العشرية السوداء.

خامساً: التنمية الفلاحية في فترة التسعينات

بعد تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان من الضروري إعادة هيكلة القطاع الزراعي، وذلك من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات، من بينها قانون رقم 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990، الذي استهدف إعادة توزيع حوالي 445,000 هكتار من الأراضي إلى نحو 22,000 مالك سابق. كما أصدر المرسوم التنفيذي رقم 92-982 في 6 يناير 1992، الذي حدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية. في عام 1998، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، حيث تكفلت الدولة بتغطية التكاليف الكبرى مثل إحضار المياه وتوصيل الكهرباء وبناء الطرق، مما أسهم في إحياء المناطق الريفية من خلال خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الهجرة من المدن إلى الريف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية. (سعد، 2021، الصفحات 38-39)

سادساً: إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة، شرعت الحكومة في تنفيذ مخطط وطني سنة 2000 هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توضع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية هذا تكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، نظرا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، فبدأت الجزائر في تنفيذ المخطط في السداسي الثاني من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للقضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن، وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية، وإقحام الفلاح في عملية التنمية.

و تمثلت أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية التي تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذه الصناديق هي:

● **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية** : يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية والحسين مداخل الفلاحين، من خلال تحويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الانتاجية المواجهة للتأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق.

● **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية**: يقوم بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، والحملات الإعلامية التحسيسية في هذا الحال، كما يقوم بتقديم التعويضات العمليات الاتلاف و حرق الحيوانات المذبوحة أو المألكة وكذا إتلاف أو إقلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار مكافحة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي .

● **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب** : يقوم بتقديم الاعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعة الرعوية ودعم مداخل المربين والمربين الزراعيين من خلال تقديم إعانات التغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حذر الرعي أو تكشف أنظمة الانتاج، تقديم الاعانات للحفاظ على المراعي وتطويرها والتنظيم الاقتصاد الرعوي .

● **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز** : يقوم بتقديم الدعم للنهوض بالتنمية الريفية خاصة قطاع الري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الانتاج الفلاحي وتحسين الانتاج الحيواني وتأمين المنتجات الفلاحية، كما يدعم المشاريع ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي مثل انشاء المطاحن التقليدية معاصر الزيتون، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، مراكز توضيب الفواكه والخضار وتحويلها. (جري ، ، سفيان ، و السبتي، 2020، الصفحات 247-248)

سابعاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي المخطط الخماسي الثاني

البرنامج المعروف باسم "توطيد النمو الاقتصادي" تم تخصيص مبلغ مالي قدره 21,214 مليار دينار، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعية. شمل برنامج دعم التنمية الاقتصادية تخصيص غلاف مالي بقيمة 3,500 مليار دينار لدعم ثلاثة قطاعات رئيسية؛ الفلاحة والتنمية الريفية بمبلغ 1,000 مليار دينار، والقطاع

الصناعي العمومي بمبلغ 2,000 مليار دينار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشغيل بمبلغ 500 مليار دينار.

على الرغم من الدعم الموجه للقطاع الفلاحي، إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة، حيث يعاني هذا القطاع من تقلبات مناخية أثرت سلباً على تطوره خلال الفترة من 2010 إلى 2014. كما أن تأثير القطاع الفلاحي على معدل النمو الاقتصادي ضعيف للغاية مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل الصناعة والخدمات والطاقة، حيث أظهرت مؤشرات التنمية الفلاحية في الجزائر أن نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي ضئيلة جداً.. (لونيس و أ.د/ كردودي، 2023/2022، صفحة 49)

الفرع الثاني: استراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي

استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي تقوم على أسس ومبادئ معينة تجسدها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تستند بشكل أساسي إلى قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008. يهدف هذا القانون إلى تحديد الإطار العام والمعالم الأساسية لهذه السياسة، بهدف تعزيز دور الزراعة الوطنية في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. تأسست هذه السياسة على أساس التوافق الوطني حول أهمية الأمن الغذائي، والذي يعتبر ضماناً للسياسة الوطنية وتعزيزاً للتماسك الاجتماعي. كما تعتمد هذه السياسة على تحرير المبادرات والطاقات، وتحديث جهاز الإنتاج، واستثمار القدرات الهائلة المتاحة في الاقتصاد الوطنيين، من بين الأهداف الرئيسية لهذه السياسة:

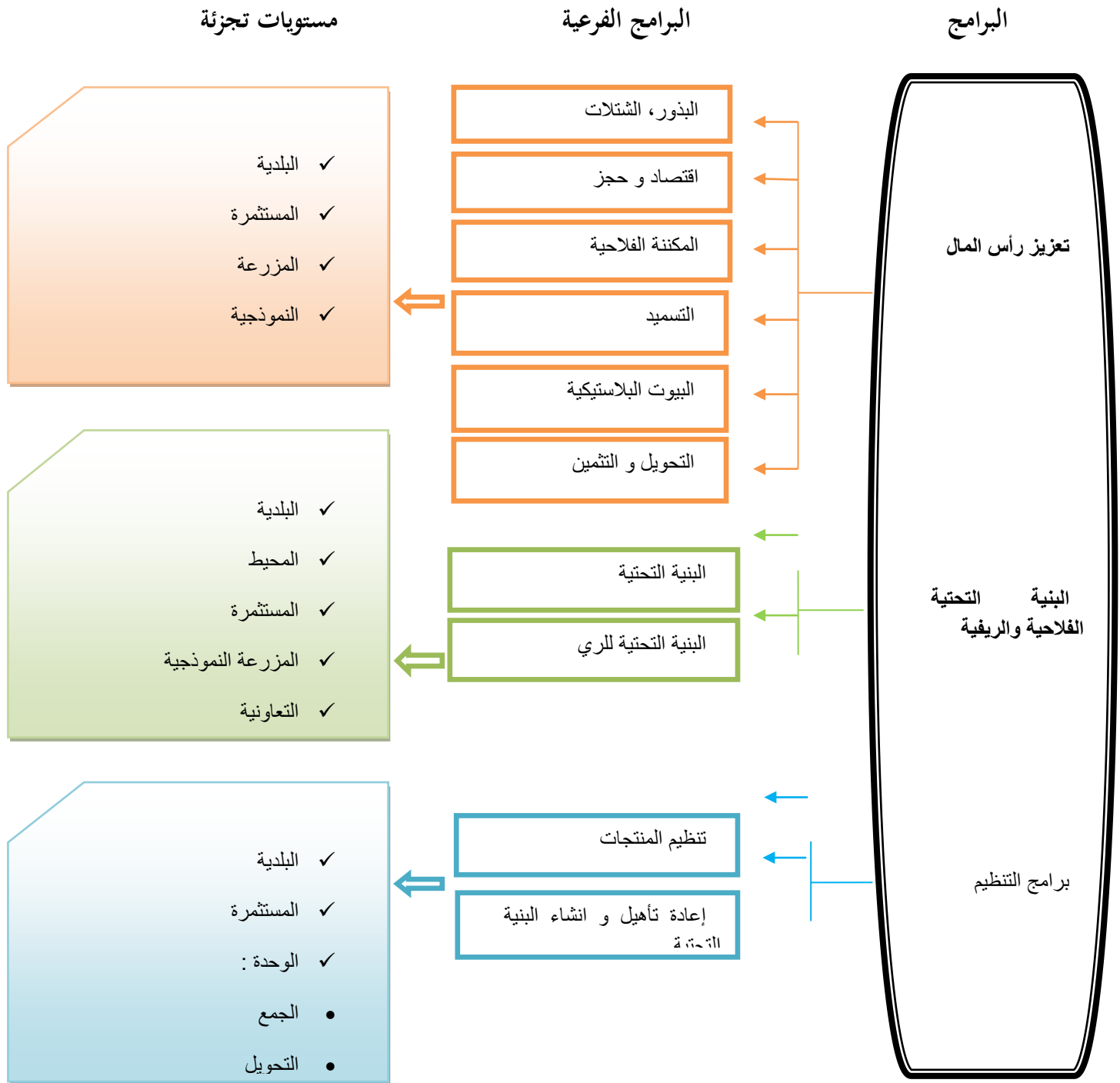
- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الآتي:

1. التجديد الفلاحي : هدف هذا المحور هو تعزيز قدرات الإنتاج من خلال زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية ، وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. يعتمد هذا المحور على مجموعة من الأدوات ، وتشمل :

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين .

الشكل رقم 01: برنامج التجديد الفلاحي



المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، ص 2.

من خلال المخطط السابق، يتضح أن البرنامج هو شامل ويعزز دور البلديات وأصحاب المشاريع على المستوى المحلي، حيث يهدف إلى مشاركة الجهات الرئيسية في عمليات التنفيذ. و بالتالي يعزز التكامل والتحديث في الإنتاج في المشاريع ويدعم تطوير الاستثمارات المتعددة في القطاع، مع التركيز على إضافة القيمة من مرحلة الإنتاج إلى المستهلك. يهدف هذا النهج إلى تعزيز التكامل والتحديث في القطاع الفلاحي من خلال عشرة فروع ذات استهلاك واسع، والتي تتضمن الحبوب، واللحوم الحمراء والبيضاء، والبطاطس، والبطاطم الصناعية، وزراعة الزيتون والنخيل، والبذور، والشتائل، والمورثين.

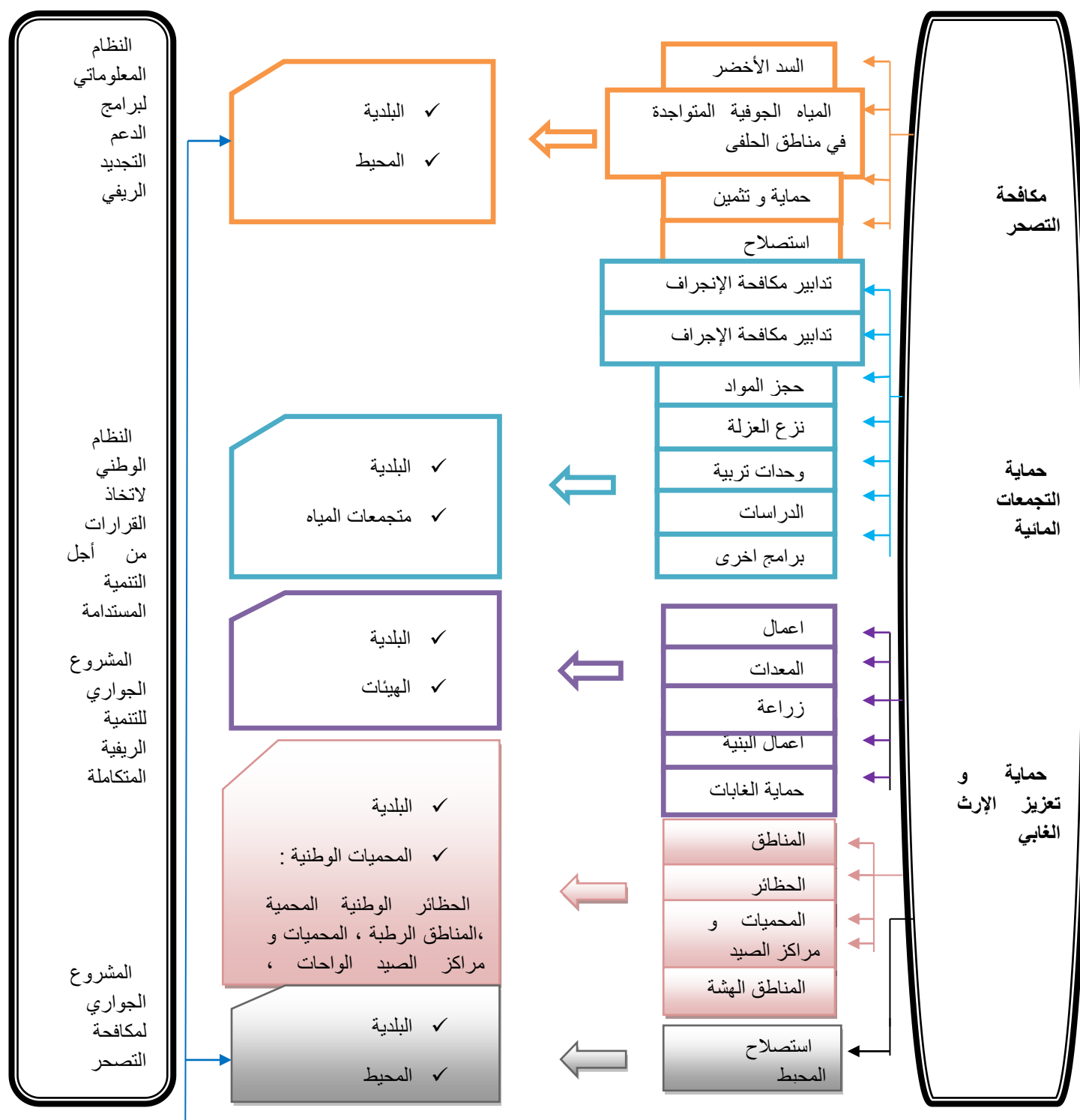
2. التجديد الريفي :

يسعى برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في المناطق الريفية، ويقوم على فكرة أساسية تقول إنه لا يمكن تحقيق التنمية دون تكامل وتعاون الموارد والجهود على المستوى المحلي. يتم ذلك من خلال تنفيذ مشاريع تنمية ريفية متكاملة، حيث يتولى الفاعلون المحليون مسؤولية تنفيذ هذه المشاريع، مع التركيز على مبدأ اللامركزية وتفويض المسؤوليات للفاعلين المحليين. يضمن البرنامج الريفي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك خلق فرص العمل وتحسين الدخل واستقرار السكان، ويعتبر هذا من أهداف المخطط الوطني لتنمية الإقليم. يستهدف التجديد الريفي جميع الأسر التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية، بما في ذلك تلك التي تواجه صعوبات خاصة مثل المناطق الجبلية والصحراوية.

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة في الواقع مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، واستصلاح الأراضي. (أهاني و لعروسي، 2018، الصفحات 367-368-369)

الشكل رقم 02 برنامج التجديد الريفي

البرنامج البرامج الفرعية مستويات تجزئة البرامج وسائل التنفيذ



المصدر : : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، ص 2.

المطلب الثالث :تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر (2011-2019)

شهد الإنتاج الفلاحي تطورات نتيجة للسياسات التنموية المتعاقبة التي تبنتها البلاد بعد الاستقلال، مما أدى إلى تغيير شكل هذا القطاع بشكل جذري وتحسن أدائه بشكل ملحوظ.

الجدول رقم 01 : تطور الانتاج الفلاحي في الجزائر(2011-2019)

الوحدة : المليار دج .

السنوات	الانتاج الفلاحي (مليار دج)	نسبة تطور الانتاج الفلاحي %	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية
2011	1183.71	16.54	39.56	9.84
2012	1421.7	20.15	44.26	11.11
2013	1640	15.36	92.6	11.25
2014	1772.2	8.06	118.85	10.77
2015	1935.11	9.19	93.7	9.08
2016	2140.3	10.60	108.67	8.79
2017	2281.9	6.61	100.64	9.3
2018	2491.1	9.16	114.52	9.3
2019	2529.1	1.52	130	9.3

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على : (لونيس و أ.د/ كردودي، 2023/2022، الصفحات

51-50)

تقدم الدولة اهتماماً كبيراً لتطوير وتعزيز القطاع الفلاحي، وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي. و تظهر هذه الرعاية من خلال سلسلة من الإنجازات الملموسة، حيث تم تنفيذ خطط تنموية اقتصادية وفلاحية، إضافةً إلى اعتماد سياسات داعمة وتحفيزية للفلاحين. وقد شهد القطاع تقدماً ملحوظاً بفضل الحوافز والتشجيعات

التي قدمتها الدولة، و تؤكد البيانات والإحصائيات التي قدمتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية هذا التطور كما يتضح في الجدول السابق ، حيث نلاحظ ان :

1- الإنتاج الفلاحي :

الإنتاج الفلاحي شهد نمواً ملحوظاً من 1183.71 مليار دج في 2011 إلى 2529.1 مليار دج في 2019. هذه الزيادة تُشير إلى تحسن مستمر في الإنتاج على مر السنوات.

نلاحظ أن نسبة التطور كانت متقلبة. الفترة بين 2011 و 2013 شهدت نسب تطور عالية، ولكن هناك تباطؤ ملحوظ من 2014 فصاعداً، مع أدنى نسبة تطور في 2019 عند 1.52% .

3- الدعم الفلاحي :

الدعم الفلاحي شهد زيادة كبيرة، من 39.56 مليار دج في 2011 إلى 130 مليار دج في 2019. هذه الزيادة تعكس توجه الحكومة نحو تعزيز القطاع الفلاحي بزيادة الدعم المالي له.

4- القروض الفلاحية :

القروض الفلاحية ظلت نسبياً ثابتة بين 8.79 مليار دج و 11.25 مليار دج. هذا الاستقرار يشير إلى سياسات ائتمانية مستقرة أو عدم وجود زيادة كبيرة في الطلب على القروض الزراعية رغم زيادة الإنتاج. و منه نستنتج ان :

- النمو المستمر في الإنتاج: الذي يظهر في البيانات أن هناك نمواً مطرداً في الإنتاج الفلاحي، مما يعكس كفاءة متزايدة وقدرة إنتاجية أفضل.
- التقلب في نسبة التطور : نسبة التطور ليست ثابتة، وهذا يعود إلى عوامل خارجية مثل : الظروف المناخية أو الاقتصادية.
- الدعم الحكومي المتزايد : الزيادة في الدعم الفلاحي تشير إلى التزام الحكومة بتعزيز القطاع، مما يساعد في تحقيق الاستقرار والنمو.
- ثبات القروض : رغم الزيادة في الإنتاج والدعم، فإن استقرار القروض يشير إلى أن المزارعين يعتمدون بشكل أكبر على الدعم الحكومي أو على تمويل ذاتي بدلاً من القروض البنكية.
-

بشكل عام، تظهر البيانات تحسناً ملحوظاً في الإنتاج الفلاحي وزيادة في الدعم الحكومي، مما يسهم في استقرار وتنمية القطاع. إلا أن التقلبات في نسبة التطور تشير إلى الحاجة لمزيد من الاستراتيجيات للتعامل مع العوامل المتغيرة.

المبحث الثالث: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

ان التمويل البنكي من اهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الفلاحي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الفلاحية بصفة خاصة ، بحيث ان عملية توفير المال اللازم هو احد اولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم نشاط الاستثمار فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية بحيث ا هناك عدة مشاريع ذات اهمية بالغة اصبحت مجرد دراسات و اقتراحات عند افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها .

المطلب الاول :ماهية التمويل البنكي وخصائصه

شهد القطاع الفلاحي تغيرات وتطورات تركت أثراً واضحاً على أساليب ومصادر التمويل الخاصة به، وذلك نتيجة لظهور مجموعة متنوعة من المؤسسات المصرفية وتنفيذ برامج متعددة لتطوير هذا القطاع. بدأت هذه التحولات منذ برنامج التخطيط المركزي واستمرت حتى الإجراءات الهادفة لتنشيط الاقتصاد.

الفرع الاول :مفهوم التمويل البنكي

تعريف الأول : يقصد بتمويل المؤسسة عموماً منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي أسست من أجله استثماراً كان أو استغلالاً. و التمويل البنكي هي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة لإنجاز المشروع وفقاً للمقاييس والشروط اللازمة و المتفق عليها لإنجاز هذا المشروع و إعداد برامجه الاستثمارية . (حسين، 1998)

تعريف الثاني : و يمكن أن يعرف التمويل البنكي بأنها الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي) حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وبذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في فوائد وعمليات ومصاريف. (د. بن حراث و يوسف، 2012، صفحة 46)

الفرع الثاني : خصائص التمويل البنكي

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بينها ما يلي:

1- الاستحقاق: ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية ينبغي سدادها فيه، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2- الحق على الدخل: ويقصد به أن مصادر التمويل له الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي توزيع لأرباح المؤسسة.

3- الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

4- الملائمة: وتعني أن مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد. (دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي / هيثم محمد الزغي ، الادارة والتحليل المالي ، سنة 2000 ص 77، 78)

المطلب الثاني : آليات تمويل القطاع الفلاحي

يعد التمويل الفلاحي من أكثر المواضيع نقشا في المنظمات و الهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة و الغذاء في العالم لما له من تأثيرات على القطاع الفلاحي ، و من هنا سوف نتطرق الى آليات تمويل القطاع الفلاحي .

الفرع الاول : مفهوم التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل التي تدفع الإستثمار الفلاحي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية الفلاحية بصفة خاصة ، فالتمويل هو العنصر الأساسي لأي مشروع استثماري ، و ذلك من أجل تطوير منتجات الفلاحية للمستثمرين ، قصد تحقيق أهدافهم و تحسين نوعية القطاع الفلاحي .

التعريف الاول : هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على راس مال و استعماله في القطاع الفلاحي ، اي انه يبحث في الطرق و الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع راس المال الذي تحتاجه الزراعة و في افضل طرق الاستعمال لرأس المال في الانتاج و التسويق الزراعي (بوطورة و زغلامي ، صفحة 53) .

التعريف الثاني : يعرف البعض التمويل الفلاحي أنه تلك العملية التي تعمل على تحضير المبالغ المالية الخاصة بكل مشروع حتى يتمكن الفلاح أو المستثمر إستخدامها لنجاح المشروع و يتم هذا التمويل بطريقة آلية و مستمرة بمعنى آخر يقصد به توفير و استخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخل المزارعين و مستوى معيشتهم . (، حريتي ، 2020 ،، صفحة 452)

التعريف الثالث : عرف التمويل الفلاحي على انه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة ، أو من خلال أحد اجهزتها على أرضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة ، و قد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشرة

للأموال (كالقروض و المساعدات) ، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض ، أو شكل تنازل عن أيراد من جانب الحكومة كما هو في حالي الإعفاء من الضريبة او الجمركية ، أو شكل تقديم خدمة أو سلعة (دعم عيني) ، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات ، فضلا عن الشل المعتاد لدعم الأسعار والدخول . (سفيان و عبد المجيد، ، 2019-2020،، صفحة 123)

الفرع الثاني: أساليب التمويل الفلاحي

هناك أسلوبان رئيسيان في تمويل القطاع الفلاحي بشكل عام و هما التمويل المباشر والتمويل غير المباشر، يمكن تلخيصهما كالتالي :

1. اساليب التمويل المباشر :

التمويل المباشر يتمثل في تقديم المساعدات مباشرة للجهات المعنية دون وسيط، سواء كانت هذه المساعدات مالية أو مادية مثل تزويد بأحدث التكنولوجيا أو غيرها من وسائل الدعم المباشر. يشمل هذا التمويل مجالات متنوعة مثل استصلاح الأراضي الزراعية، ودعم الموارد النباتية والحيوانية، وكذلك دعم استخدام مياه الري وتوفير التكنولوجيا المناسبة.

2. اساليب التمويل غير المباشر:

يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، حيث تعتبر مهمة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها. ومن أهم هذه الخدمات الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية، التأمين على المحاصيل الفلاحية. (عمراني، ، 2014/2015، الصفحات 130-131)

ثالثا : الأشكال الأساسية للتمويل الفلاحي

العديد من الحكومات في مختلف الاقتصاديات تتبنى سياسات دعم القطاع الفلاحي بأشكال متعددة، وعادة ما تستند البلدان النامية إلى أربعة أشكال رئيسية من هذا الدعم ، وتشمل:

1- التمويل المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى :

ويمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار نقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار نقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والطحين وغيرها.

2- التمويل المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى :

وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها .

3-الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب :

وهذا الشكل من أشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

4- الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها :

لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيراً من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة. (جرني، زكريا، 2019-2020، صفحة 85)

المطلب الثالث :مؤسسات التمويل الفلاحي

الهدف الرئيسي للتمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو دعم الفلاحين ومساعدتهم لرفع إنتاجيتهم الفلاحية، حيث يعبر هذا النوع من التمويل عن الصورة الواسعة للتمويل المؤسسي ،،تقدم البنوك التمويل الفلاحي بصفقتها وسطاء ماليين ومن المؤسسات التي ساهمت في تمويل القطاع الفلاحي نذكرها على مرحلتين

اولا:مؤسسات التمويل الفلاحي قبل إصلاحات 1990

بعد استقلال الجزائر كانت الخزينة العمومية هي التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي نتيجة انتهاج النظام الاشتراكي ليتم التنازل عن هذا الدور من قبل الخزينة لصالح البنوك الوطنية إلى غاية صدور إصلاحات 1990،حيث تم فتح المجال أمام التمويل الفلاحي وفق أسس اقتصادية متعلقة بالجدوى المالية.

أ-التمويل المباشر من خزينة الدولة

كان التمويل الفلاحي في الفترات الأولى من بداية الاستقلال يتم بصفة مباشرة من خزانة الدولة بواسطة الصندوق المركزي للشركات الاحتياطية (CCSAP)،حيث كان البنك المركزي هو الوحيد الذي يمول بدون

قيد الخزينة العمومية التي بدورها تقوم بتمويل المستثمرات الفلاحية، كون هذه الاستثمارات تعكس التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد.

ب- الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA):

تم إنشاء هذا الديوان في 18 مارس 1963 وكلف بضمان تمويل، تسويق، وإنتاج القطاع الفلاحي الميسر ذاتيا، وللقيام بوظيفته التمويلية استخدم الديوان هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية، تنص وثيقة المهام لهذا الجهاز أنه يتكفل بتمويل مزارع التسيير الذاتي بواسطة الأموال المخصصة لها من طرف ميزانية الدولة ولهذا فقد سيطر الديوان الجديد على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية مارس 1964. حيث تولى دعمه البنك المركزي حتى سنة 1966، حيث كان رصيد الديون التي منحها البنك المركزي للقطاع المسير ذاتيا يصل إلى 600 مليار دينار جزائري.

ج- التمويل وفق البنوك العاملة

يعتبر البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ 1966 أول مؤسسة بنكية عمومية تأسست في الجزائر المستقلة بعد البنك المركزي، ولأن التقرب من الزبائن واتساع نطاق الخدمات التي يقدمها البنك تعتبر من الشروط الأساسية لنجاحه في مهمته فإن البنك الوطني ظل طيلة هذه المرحلة يهيمن على شبكة واسعة من الفروع والوكالات و المكاتب ، مع محاولة تكييفها جغرافيا وتقنيا بحيث تستجيب لكل متطلبات الوظيفة.

انفرد البنك الوطني الجزائري منذ نشأته بتمويل القطاع الفلاحي بدون منازع إلى غاية 1982، حيث احتل ما نسبته 61.4 % من مجموع الوكالات البنكية على مستوى التراب الوطني، ونتيجة لضعف أداء البنك الوطني الجزائري في استيعاب الطلب المتزايد على التمويل من قبل القطاع التشاركي والخاص تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مارس 1982 ليكلف بتمويل القطاع الفلاحي.

ثانيا: مؤسسات التمويل الفلاحي بعد إصلاحات 1990

تم اعتماد مجموعة من الإصلاحات بعد سنة 1986 التي تم مباشرتها بالموازاة مع صدور قانون النقد والقروض (10-90)، حيث لم يعد تمويل القطاع الفلاحي حكرا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمقتضى إلغاء تخصص البنوك بل أصبح كل بنك يتصرف في سياسته التمويلية بناء على دراسات الجدوى والمخاطر المرافقة للقروض، مع اشتراط الضمانات التي يراها كفيلة باسترداد الأموال المقرضة.

وبهذا تم التعامل مع البنوك كمؤسسات مالية مستقلة تقوم بتمويل القطاعات المختلفة للاقتصاد الجزائري على غرار القطاع الفلاحي ، حيث يمكن لهذه البنوك تقديم التمويل الكافي للفلاحين وفق دراسة جدوى المشاريع الممولة سواء الموجهة منها للاستغلال أو الاستثمار ، و يتمثل في :

أ- التمويل عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في تنمية النشاطات الفلاحية، الحرفية، والصناعية وكذا تنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية.

ب- التمويل وفق هيئات الدعم والمرافقة

تساهم الهيئات والوكالات المختصة في تمويل المشاريع الموجهة لتشغيل ودعم الشباب، وكذا تمويل الاستثمارات والمشاريع الفلاحية باعتباره أحد فروع الاختصاص، حيث تقدم هذه الهيئات التسهيلات للمستثمرين الفلاحية الناشئة وفق صيغ تمويلية قائمة على التمويل الثنائي أو الثلاثي و يتضمن :

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANCEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANCEJ) سابقا أو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) حاليا، التي تم إنشاءها في عام 1996، وهي هيئة عامة محددة المهام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تضطلع بمرافقة الأعمال والشركات الناشئة واقتصاد المعرفة. تدعم قادة المشاريع لإنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات. عبر شبكتها المنتشرة على كامل التراب الوطنية المقدمة ب51 فرعا، تسعى الوكالة إلى تشجيع وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل المروجين الشباب، توفر الآلية طريقتين للتمويل:

أ - التمويل الثلاثي: يتكون التمويل الثلاثي من المساهمة الشخصية للمقاول الشاب بقرض مدفوع من الوكالة غير متضمن خدمة القرض إضافة إلى قرض بنكي مدعوم بنسبة 100% لجميع قطاعات النشاط بضمان صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض للمقاولين الشباب.

ب - التمويل المختلط: يقتصر هذه الصيغة على المساهمة الشخصية للشباب المقاول مع القرض بدون فوائد المقدم من قبل الوكالة.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 11-134 المؤرخ 22 مارس 2011 المتعلق بالإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومن مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما ومنح سلف بدون فوائد.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- ومن بين الخدمات المالية المقدمة من الوكالة:
- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض وتسهيلات بنكية بدون فوائد.

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.

تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100000 دج، وق تصل قيمة هذه السلفة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق بتاريخ 26 ماي 1994، ليشرف على نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لاإرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإلزامي أم بتوقف نشاط المستخدم، الصندوق بمهامه عن طريق توفير تمويل جزئي للمشاريع الاستثمارية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة في إطار جهاز دعم إحداث النشاطات الاقتصادية والربحية وتوسيعها. كما يساعد على إحداث مؤسسة اقتصادية جديدة تمارس نشاط إنتاج سلع أو خدمات، إضافة إلى مشاريع توسيع المؤسسات الاقتصادية المصغرة قيد النشاط عن طريق زيادة قدرات إنتاج السلع من خلا التزود بتجهيزات جديدة أو معدات لأجل تلبية متطلبات السوق.

ملخص الفصل :

- من اهم النتائج المتوصل اليها من خلال الفصل النظري نذكر ماييلي :
- البنوك التجارية نوع من الوساطة المالية مهمتها الأساسية تلقي الودائع و منح القروض لتمويل الإستثمارات
 - تهدف البنوك التجارية لتحقيق الربحية و السيولة و الأمان .
 - أساليب و أشكال و سياسات التمويل الفلاحي المدعمة للقطاع الفلاحي في الجزائر .
 - نسبة تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر لا تزال منخفضة .
 - التمويل البنكي الفلاحي يدفع الاستثمار الفلاحي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .
 - تطوير مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر .
 - واجهت الجزائر مشاكل للنهوض بالقطاع الفلاحي .

الفصل الثاني :

دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
في دعم القطاع الفلاحي "قرض
التحدي" -وكالة بسكرة

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم التوصل اليه نظريا على ما هو موجود في الواقع .
فمن خلال التربص الميداني الذي قمنا به على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، سنحاول تقديم لمحة شاملة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك أهم القروض التي يمنحها لدعم القطاع الفلاحي بصفة عامة ، مع التفصيل في الملفات الممولة من طرق قرض التحدي بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: دور قرض التحدي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا بارزا في توفير التمويل للمزارعين والمهتمين بتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، و يتميز البنك بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تلبي احتياجات المتعاملين، مما يجعله واحداً من أبرز المؤسسات المالية في البلاد، و يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل خاص على تمويل المشاريع الزراعية والتنمية، ويسعى جاهدا لتعزيز الاقتصاد الريفي وتعزيز دور الفلاحين في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهايا 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق "مينداسان" موثق الجزائر العاصمة .

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 33000000000 دج، في بداية المشوار كان من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، BNA وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية (www.badr-bank.dz).

حيث كان تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية مصحوبا بمراحل تمثلت بثلاثة مراحل رئيسية وهي :

المرحلة الأولى (1982/1990): خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصري، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح وكالات في المناطق ذات النشاط الريفي .

المرحلة الثانية (1991/1999): بموجب قانون النقد و القرض الذي الغي التخصيص القطاعي للبنوك توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي .

أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم و استخدام الاعلام الآلي عبر مختلف الوكالات، فقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- 1991: تم الانخراط في نظام سويقت لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية .

- 1992: تم وضع نظام نظام sybu الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية.
- 1993: الإنتهاء من ادخال الاعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية .
- 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر .
- 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية.
- 1998: بدء العمل ببطاقة السحب بين البنوك CIB.

المرحلة الثالثة (2000/2004) : تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية، الى جانب توسيع تغطية المختلف المناطق وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

و للتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد واستجابة لرغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصنة البنك و تحسن أدائه و العمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي.

المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لجا بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى استراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة، وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

الفرع الاول :مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسس هذا البنك من أجل ضرورة اقتصادية تتمثل في إعادة هيكلة النظام الفلاحي و تأمين الاستقلالية الاقتصادية للبلاد، وأيضا رفع مستوى معيشة السكان في الأرياف ويقوم بنك الفلاحة بالمهام التالية :

- يقوم بعمليات الاقتراض و الصرف وعمليات الخزينة و جميع الاعتمادات المالية على اختلاف أنواعها .
- فتح الحسابات .
- قبول الودائع .

- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي .

- تأمين ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية

الفرع الثاني :أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية، جعل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاعبا كبيرا على الجانب الديناميكي، وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أجر المسؤولون على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية. وأمام كل هذه الأوضاع وجب على عليهم إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم .

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة، وعلى مستوى عال من الجودة، للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار سنة 2000، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، ولهذا أصبح بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي .

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة كالأجهزة والأنظمة المعلوماتية، حيث بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفصل الأعمال التالية :

رفع حجم الموارد بأقل تكاليف .

توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

تسيير صارم الخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

الفرع الثالث: مبادئ واسس بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ- مبدأ الاستغلال :

يهتم البنك عموماً بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية. هذا ما يدفعه ليكون مستقلاً عن الحكومة وعن الخارج.

ب- مبدأ القرض والمخاطرة :

دراسة حالة مشروع استثماري من طرف البنك بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه فهو بذلك حريص عليهم حرصاً يملئه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهلها خاصة أن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

ج- مبدأ السيولة:

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبراً ليكون جاهزاً لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن .

د- مبدأ الخزينة:

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزانة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزية .

هـ- مبدأ الأمن:

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة .

المبحث الثاني : صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن التمويل عن طريق القروض يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه و تشجيع أكثر بالإضافة الى القدرة على المراقبة فيما يتعلق بسيرالمشاريع ، و يعتبر القرض الفلاحي من أهم مصادر التمويل الفلاحية التي تهدف الى تطوير هذا القطاع الحيوي و تلعب دورا هاما في النهوض به ، حيث تهدف القروض الفلاحية الى تمويل المحاصيل و الانتاج الزراعي و الأجهزة ، و الابنية و التحسينات الخاصة بالقطاع الفلاحي .

الفرع الأول :ماهية القروض الفلاحية

التعريف الاول : يمكن تعريف القرض الفلاحي بأنه ذلك القرض الموجه لتمويل النشاطات الفلاحية أو ذات علاقة بالفلاحة و التمية الريفية ، و هو يستمد أهميته من أهمية الفلاحين ذاتهم في تطوير الاقتصاد الوطني و تحقيق الاكتفاء الذاتي ، حيث أن تطور التنمية الفلاحية يتوقف خاصة على مدى القرض الفلاحي و تهدف القروض الفلاحية إلى تمويل المحصول و النتاج الزراعي الجاري و الأجهزة الأبنية و التحسينات الخاصة بين مرحلة الانتاج ومرحلة التموين و هي غالبا قروض قصيرة و متوسطة الاجل و قليلا ما تكون طويلة الاجل .(قمداني و غويني، 2021، صفحة 42)

التعريف الثاني : تعرف القروض الفلاحية على أنها مالية مدفوعة من طرف مؤسسات مالية للفلاحين ، سواء كانوا افراد او مؤسسات ، لتمويل نشاطهم في فترة زمنية محددة ، و ذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا، وغالبا فإن القروض الفلاحية قصيرة أو متوسط الأجل ،و قليل منها مخصص للأجل الطويل ، باعتبار النشاط الفلاحي في غالبيته موسيما .(القروض الفلاحية و إشكالية عدم السداد - حالة الجزائر - ،احمد علاش - زهية قرامطية ، ص 76، جامعة البليدة)

التعريف الثالث :القرض الفلاحي يشير إلى القرض الذي تقدمه المؤسسات المالية للفلاحين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، لتمويل أنشطتهم الزراعية خلال فترة زمنية محددة، بفائدة محددة مسبقًا. تتنوع فترات سداد هذه القروض بين قصيرة، متوسطة، وطويلة اعتمادًا على نوع النشاط الفلاحي. تُستخدم هذه القروض لشراء البذور، السماد، والمعدات الزراعية، وتهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتعزيز التنمية الزراعية. تعتبر هذه

القروض ذات أهمية بالغة، خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها. (نعاتي و غانم، 2019، صفحة 54)

الفرع الثاني : القروض الفلاحية المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمول بنك الفلاحة والتنمية الريفية القطاع الفلاحي بالجزائر، ويعد من الفاعلين في ترقية النشاطات الفلاحية، وذلك عن طريق منح قروض متنوعة هدفها الأساسي إنعاش وتطوير القطاع الفلاحي، وتصنف هذه القروض إلى تصنيفات متعددة وهي كالتالي :

أولا : القروض الاستثمارية

هي القروض التي تستعمل الأهداف معينة وهي متنوعة أهمها :

أ- **القروض العقارية** : الهدف من القرض العقاري هو شراء أراضي فلاحية أو مزرعة وذلك لاستعمالها لغرض الفلاحة أو استصلاح الأراضي، وتعد هذه القروض في غالب الأمر قروض طويلة الأجل، كما هو الحال بالنسبة للقرض التحدي والذي سوف تناوله لاحقاً - **القروض الإنتاجية** : الهدف من القروض الإنتاجية استعمال القرض لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي مثلاً شراء البذور والشتائل والأسمدة وغيرها .

ج- **القروض التعاونيات الفلاحية** : يهدف هذا النوع من القروض لمواجهة مصاريف تشغيل العمال الفلاحين ونفقات التعاونيات الفلاحية ونفقات المخزون الفلاحي . (المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 2020، الصفحات 218-219)

ثانيا : القروض المسمّاة

سمي هذا النوع هذا النوع من القروض بتسميات معينة نذكر منها :

أ- القرض الرفيق :

بدء تنفيذ هذا البرنامج في عام 2008 بالتعاون بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية. يُمنح القرض لمدة سنة واحدة بنسبة فائدة 0%، ويُستفيد منه المستثمرون الفلاحيون بموجب قانون التوجيه الفلاحي، سواء كانوا فلاحين أو مربين، سواء كانوا أفراداً أو كجمعيات تعاونية. يتعين على المستفيدين الذين يسددون خلال السنة تحمل الوزارة تكاليف الفائدة ومنحهم قروضاً جديدة، بينما يفقد الذين لا يسددون خلال هذه الفترة حقهم في التمتع بالفوائد والحصول على قروض جديدة من الوزارة، باستثناء حالات الاستثناء التي يُمكن فيها تمديد المدة لمدة ستة أشهر.

يُمكن للمتعاقد أيضاً طلب دعم تقني من المصالح التقنية التابعة للوزارة، تتنوع مجالات القرض وتشمل اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية، مثل : البذور والشتلات والأسمدة، واقتناء أغذية الحيوانات والمواد الدوائية البيطرية، بالإضافة إلى اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. يشمل القرض أيضاً تحسين جهاز الري واقتناء العتاد الفلاحي بالإيجار وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى إقامة البيوت البلاستيكية وإعمار الإسطبلات والحظائر. (تمار و عزالدين، 2019، صفحة 52)

ب- القرض الرفيق الموسمي :

يستعمل هذا النوع من القروض في :

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية.
- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.
- عمليات زراعية، إضافة إلى حملة الحصاد والدرس.

ج- القرض الرفيق الفيدرالي:

هو قرض استغلال مدعوم بشكل كامل من قبل الدولة، وهو موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة التي تنشط في مجال تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتثمينها في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية و وحدات تصنيع العجائن
- إنتاج الحليب، الحبوب وبذور البطاطا.
- تغليف وتصدير التمور والمنتجات المحلية.
- إنتاج العسل، زيت الزيتون.
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة.
- ذبح وتقطيع الدواجن.
- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها.
- إنتاج وتوزيع الأدوات واري والبيوت البلاستيكية.(القروض الفلاحية، 2024)

1- الأشخاص المعنيين بهذا القرض :

يستهدف القرض الرفيق كل الفلاحين مهما كانت طبيعتهم القانونية سواء يشتغلون في مستثمرات فلاحية أو تعاونيات أو أماكن أخرى، كما يشمل هذا القرض الأشخاص المعنوية المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي وكذلك المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكاً وغيرهم.....

2- محل القرض الرفيق :

إن موضوع القرض الرفيق هو كل ما يتعلق باقتناء السلع الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية مثل البذور والشتائل وكذلك الأسمدة وغيرها، وكذلك يشمل كل مجال يهدف إلى تحسين نظام السقي أو اقتناء العتاد الفلاحي وكذلك إعادة تحديد التربة وتعبئتها للفلاحة، وهو ما جاء به الأمر رقم (22-08) المؤرخ في 24 جويلية 2008 والمتعلق بقانون المالية التكميلي.

3- شروط الاستفادة من مزايا قرض الرفيق :

لا يشترط البنك شروط كبيرة للاستفادة من قرض الرفيق، حيث أن كل مستفيد سدد قرضه بعدمهلة سنة له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة للفوائد ويحق له الاستفادة من قرض آخر ومن نفس النوع في السنة الموالية للسنة الأولى للقرض.

كما أن المستفيد الذي لا يسدد بعد ميلة سنة واحدة تمدد له المهلة في حالة تعرض المستفيد لظروف قاهرة ولكن يفقد بذلك حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة ويفقد حق إمكانية الحصول على قرض آخر.

4- الضمانات المطلوبة للقرض الرفيق :

إن المعاملات البنكية في مجال القروض عموماً تستوجب تقديم ضمانات وهو الحال بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أنه يستوجب وفي المجال الفلاحي تقديم ضمانات من بينها تأمين الأصول المشتراة أو المبنية أو ضمان شخصي يتم توقيعه مع البنك، وكذلك يمكن أن يكون تعهد بتقسيم المداخيل المتأتية من المعدات أو رهن العتاد أو التوقيع على السندات . (المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 2020، صفحة 220)

د- قرض التحدي :

قرض الفلاحة الذي تم اعتماده في عام 2011 هو قرض متوسط وطويلاً لأجل، ويتمتع بدعم كامل من الحكومة. يُمنح هذا القرض

من قبل بنك الفلاحة بموجب اتفاقية مع وزارة الفلاحة، للأفراد والشركات الزراعية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة.

تقوم الحكومة بسداد الفائدة كلياً للمستفيدين لمدة ثلاث سنوات، ثم يتم تقليص الدعم تدريجياً. يُطلب من

المستفيدين دفع فائدة بمعدل 1% بعد السنة الثالثة وحتى السنة الخامسة، ثم يزيد إلى 3% بعد ذلك، ويتوقف الدعم نهائياً بعد ذلك ويُطلب من المستفيدين تسديد الفوائد بشكل كامل في حالة التأخر. تختلف نسبة المساهمة الشخصية حسب حجم المشروع، حيث تكون 10% للمشاريع التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، و 20% للمشاريع التي تتجاوز هذا الحجم. تتراوح مدة القروض المتوسطة بين 3 و 7 سنوات، بينما تمتد القروض الطويلة من 8 إلى 15 سنة، مع إمكانية تمديد الفترة مرة واحدة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات إضافية، وفقاً لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2019

1- المشاريع المستهدفة من القرض :

يستهدف قرض التحدي مشاريع مختلفة من بينها مشاريع الصرف والتطهير وأشغال تهيئة الأراضي أو تحديد معدات الري أو إنجاز آبار المياه أو أحواض لتخزين المياه، كما يستهدف أيضاً اقتناء عتاد فلاحي أو إنشاء منشآت التحويل والتخزين والتغليف وغيرها من المشاريع الكبيرة.

2- شروط الاستفادة من قرض التحدي :

يستفيد من قرض التحدي كل شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر شروط من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لذلك لا بد من عقد الامتياز يتحصل عليه الفلاح من مديرية المصالح الفلاحية ويشترط البنك للاستفادة من قرض التحدي شرطين أساسيين هما :

- وجود عقد الامتياز أو الدفتر العقاري أو ملكية لقطعة الأرض محل القرض
- ب. المساهمة الشخصية في المشروع ما بين 10% و 20% من قيمة المشروع الكلية تودع نقداً في الحساب البنكي

3- الضمانات المطلوبة من البنك للحصول على قرض التحدي :

يشترط البنك كضمان رهن العقار، سواء كان ملكية أو إمتياز وكذلك يشترط الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء، أو الرهن القانوني للمستثمرة في حالة ملكية خاصة، كما يمكن أن تكون الضمانة التعهد بالمحافظة على المعدات، وكذلك التعهد عن طريق التوقيع على السندات (المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 2020، صفحة 221).

هـ- القرض الإيجاري الفلاحي : هو نوع من الصفقات المالية والتجارية التي تتم بين البنك والمتعاملين الاقتصاديين في البلاد، وتهدف إلى تمويل تأجير سلع ومعدات معينة، ويتم ذلك بغرض دعم المشاريع الاستثمارية وتوسيع نطاقها. يُعرف البنك في هذا السياق بمقدم القرض الإيجاري، بينما يُشار إلى

المتلقي للقرض بالمستأجر. يعتمد هذا النوع من التمويل على استخدام معدات محلية الصنع، وخاصةً المعدات الزراعية، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني.

تقتضي شروط القرض الإيجاري أن يُغطي المبلغ المقترض 100% من تكلفة المعدات المطلوبة، ويُشارك المستأجر بنسبة تتراوح بين 20 و 30% من القيمة الإجمالية للمعدات المستأجرة. تتراوح مدة العقد للإيجار بين 10 سنوات للمعدات الزراعية الكبيرة و 5 سنوات للمعدات الأخرى. كما يتيح النظام فترة تسوية مرنة تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة، تتوافق مع خصوصيات واحتياجات المشروع الفلاحي. (نعاني و غانم، 2019، صفحة 140)

1- المستفيدون من القرض :

يعد القرض الإيجاري الفلاحي موجه لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة، من بينها المشاريع الفلاحية وبمختلف أنواعها .

2- النشاطات المستهدفة من القرض في المجال الفلاحي :

من بين أشكال القرض الإيجاري الفلاحي تأجير الخدمة، حيث يلتزم مالك الأصل بالصيانة وخدمات الأصل المؤجر ويستمر هذا النوع من التأجير لفترة قصيرة نسبياً، أي أقل من الحياة الإنتاجية للأصول ونجد كذلك التأجير التمويلي وهو استئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاءه من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها .

3- شروط منح القرض الإيجاري الفلاحي :

من بين شروط القرض الإيجاري، تحديد ملكية العتاد ومدة العقد وكذلك ضمان تسليم واستلام العتاد، كما تحدد في القرض المبلغ وطريقة دفع بدل الإيجار واستعمال العتاد وصيانتته في حالة فسادده(المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 2020، صفحة 222).

المبحث الثالث : دور قرض التحدي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة

(2011-2019)

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل القطاع الفلاحي عن طريق منح مجموعة من القروض ومن أبرزها قرض التحدي وقرض الرفيق الذين قمنا بإجراء الدراسة عليهما.

المطلب الاول : تقديم ملف طلب قرض التحدي

أ- بطاقة تقنية حول قرض التحدي :

- نسبة الفوائد 0% خلال الخمس سنوات الأولى.
- المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% و 20% من قيمة المشروع الكلية وهي من بين شروط الاستفادة من قرض التحدي .
- قيمة قرض التحدي تتراوح بين 100 مليون سنتيم و 10 مليار سنتيم كحد أقصى.
- مدة إرجاع القرض بين 3 إلى 15 سنة 2.

ب- تفصيل الفوائد :

- خلال الخمس سنوات الأولى 0%.
- خلال السنة السادسة والسابعة 1 % .
- خلال السنة الثامنة والتاسعة 3 %.
- من السنة العاشرة إلى آل 15 يتكفل صاحب المشروع يدفع كل نسبة الفائدة.

ج- المؤهلون لشروط الاستفادة من قرض التحدي :

- شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر شروط من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- مالكي أراضي فلاحية خاصة غير مستغلة.
- الحاصلين على عقد امتياز في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات خاصة بتربية الحيوانات في أراضي تابعة للأملاك الدولة.
- مؤسسة اقتصادية للإنتاج الفلاحي، لتثمين، تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية والغذائية
- مزرعة نموذجية ferme Pilote.
- فلاحين حاصلين على حق الانتفاع في مشروع تشجير.
- التعاونيات الفلاحية .

د- النشاطات المخول لهم للحصول على قرض التحدي :

- خدمة وتهيئة وحماية التربة في مستثمراتكم .
- تطوير وتحديث الري الفلاحي الخاص بكم.
- اقتناء وسائل الإنتاج.

- إنشاء مستودعات لتخزين، تحويل، توضيب، وتثمين المنتوجات الفلاحية والغذائية.
- حماية وتطوير التراث الوراثي للحيوان أو النبات .

هـ- مكونات الملف اللازم للحصول على قرض التحديات :

✓ الأشخاص الطبيعيين :

- الفواتير الشكلية.
- الوضعية الجبائية .
- رخصة البناء (في حالة وجوده).
- عقد الملكية أو عقد الامتياز.
- دراسة تقنية اقتصادية .
- رخصة حفر البئر من مديرية الموارد المائية.
- الاعتماد الصحي إن لزم الأمر.
- رخصة الاستغلال البيئية في حالة مشروع تربية الحيوانات والدواجن.

✓ الأشخاص المعنويين :

- النفس الملف بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بالإضافة إلى :
- حصيلة النشاط الآخر 3 سنوات.
- نسخة من القانون الأساسي.
- نسخة من الاعتماد بالنسبة للتعاونيات.
- نسخة من السجل التجاري.

المطلب الثاني : احصائيات حول قرض التحدي (2011-2019)

الفرع الاول : الملفات الممنوحة في اطار قرض التحدي حسب النشاط (2011-2019)

من خلال هذه الدراسة سنستعرض ونحلل عدد الملفات التي تم تمويلها من قبل برنامج "قرض التحدي" خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2019 في الجزائر. و سنركز على فحص تطور هذا العدد على مدى السنوات المذكورة وتحديد الاتجاهات الرئيسية في توزيع القروض بين المزارعين والمشاريع الزراعية المختلفة. هذا التحليل سيساعد في فهم مدى تأثير برنامج "قرض التحدي" وتطور أدائه خلال الفترة الزمنية المحددة.

الجدول رقم(02): عدد الملفات الممولة من طرف قرض التحدي خلال الفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	7	155	352	662	410	258	856	259	116
الزراعة التحويلية	1	27	62	116	72	45	109	37	24
زراعة الخضار	5	105	240	450	279	175	571	198	140
تربية الابقار	1	20	45	84	52	33	99	38	14
تربية المواشي	3	74	168	316	196	123	324	134	140
انتاج الدواجن	1	17	40	75	46	29	91	73	417

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية _ بسكرة _ الملحق رقم 01

الجدول يعكس تقلبات عدد الملفات للإنتاج الفلاحي والحيواني عبر السنوات (2011-2019)، مع وجود فترات من النمو والهبوط، حيث نلاحظ ما يلي :

1- الحبوب :

- الارتفاع (2011-2014): شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في إنتاج الحبوب، من 7 إلى 662، بسبب تحسينات في التكنولوجيا الزراعية، و زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات، و السياسات الحكومية الداعمة.
- الانخفاض (2014-2016): انخفاض الإنتاج إلى 258 في 2016، نتيجة لتغيرات مناخية سلبية مثل الجفاف، نقص الموارد المائية، أو مشاكل في إدارة الأراضي.

- التذبذب (2017-2019): الزيادة الكبيرة في 2017 إلى 856 بسبب موسم زراعي جيد و الدعم الحكومي قوي، ثم انخفاض تدريجي إلى 116 في 2019 بسبب تقلبات الطقس أو مشاكل اقتصادية.
2- الزراعة التحويلية :

- الارتفاع (2011-2014): النمو من 1 إلى 116 ناتجا عن تحسينات في عمليات التصنيع الزراعي وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية المصنعة.
- الانخفاض (2014-2016): هبوط الإنتاج إلى 45 في 2016، بسبب تراجع في الاستثمار و مشاكل في السوق مثل انخفاض الطلب و زيادة تكاليف الإنتاج.
- التذبذب (2017-2019): تقلبات تعكس تغييرات في السوق أو السياسات الاقتصادية، مع انخفاض مستمر إلى 24 في 2019.

3- زراعة الخضر :

- الارتفاع (2011-2014): زيادة ملحوظة من 5 إلى 450، تقنيات زراعية محسنة، زيادة الطلب على الخضروات، ودعم حكومي.
- الانخفاض (2014-2016): هبوط الإنتاج إلى 175 في 2016، نتيجة لعوامل مناخية سلبية أو مشاكل في السوق.

- التذبذب (2017-2019): زيادة حادة في 2017 إلى 571 ثم انخفاض تدريجي، مما يشير إلى تأثير تقلبات الطلب والعوامل المناخية على الإنتاج.

4- تربية الأبقار :

- الارتفاع (2011-2014): نمو مستمر إلى 84 في 2014، بسبب إلى تحسينات في تقنيات التربية والرعاية البيطرية.

- الانخفاض (2014-2016): انخفاض إلى 33 في 2016 بسبب مشاكل صحية في القطيع، و اقتصادية مثل : ارتفاع تكاليف الأعلاف.

- التذبذب (2017-2019): تذبذب مع انخفاض إلى 14 في 2019، ناتج عن مشاكل بيئية أو اقتصادية مستمرة.

4- تربية المواشي :

- الارتفاع (2011-2014): زيادة ملحوظة إلى 316، نتيجة لتحسينات في تقنيات التربية وزيادة الطلب.

- الانخفاض (2014-2016): انخفاض إلى 123 في 2016، يعود إلى مشاكل اقتصادية و بيئية.
- التذبذب (2017-2019): تذبذب يعكس تقلبات السوق والعوامل البيئية، مع استقرار نسبي في 2019.

5- إنتاج الدواجن :

- الارتفاع (2011-2014): زيادة إلى 75 في 2014، بسبب تحسينات في تقنيات الإنتاج والدعم الحكومي وزيادة الطلب.

- الانخفاض (2014-2016): انخفاض إلى 29 في 2016، يعود إلى مشاكل صحية أو اقتصادية.
- الارتفاع الكبير (2017-2019): الزيادة الكبيرة في 2019 إلى 417 ناتجة عن استثمارات كبيرة و سياسات دعم قوية، مما يعكس تحسناً كبيراً في قطاع الدواجن.

الفرع الثاني: قيمة القرض الممنوح في إطار قرض التحدي حسب النشاط (2011-2019)

سنقدم تحليلاً لقيمة القروض الممنوحة في إطار برنامج "قرض التحدي" حسب النشاط في الجزائر خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2019. سنركز على تحليل توزيع القروض بين مختلف الأنشطة الفلاحية، مثل زراعة الحبوب، وتربية الماشية وغيرها من الأنشطة المهمة في القطاع الفلاحي. و في هذا التحليل سيسلط

الضوء على الأنشطة التي تلقت أكبر حصة من القروض، مما يساعد في فهم توجهات الاستثمار في القطاع
الفلاحي خلال الفترة المحددة.

لجدول رقم(03): قيمة القرض الممنوح في اطار قرض التحدي حسب النشاط (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حبوب	134801714.60	1265170317.71	2667184314.98	3509966105.98	2594469499.55	1979560845.57	3361921091.42	1915197786.15	1116825590.68
زراعة تحويلية صناعية	39135981.66	367307511.59	774343833.38	1019022417.86	753233080.51	574711213.23	936879482.73	651140157.53	499149512.88
زراعة الخضر	188277633.46	1110084923.93	2340239140.89	3079712196.21	2276437754.44	1736904999.98	3059366923.53	1722106643.70	1601074285.49

تربية الأبقار	تربية المواشي	إنتاج دواجن
22611900.51	60878193.69	32613318.05
2012222117.81	652991191.72	285683620.13
447398659.29	1376611295.35	602267425.96
58768508.10	1811595409.54	927572991.67
435201335.41	1339081032.03	585847951.51
332055367.64	1021708823.52	446997610.29
658019398.14	21296587931.70	1053796474.05
317662265.61	905020822.12	691946720.92
149179158.10	774568308.80	497463974.85

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية _ بسكرة _الملحق رقم 01

الجدول يعكس تقلبات قيم القرض للإنتاج الفلاحي والحيواني عبر السنوات (2011-2019)، مع وجود فترات من النمو والهبوط، حيث نلاحظ ما يلي :

1- الحبوب :

- الارتفاع (2011-2014): شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في إنتاج الحبوب، من 134.8 مليون إلى 3.5 مليار، ناتجة عن تحسينات في التكنولوجيا الزراعية، استخدام الأسمدة والمبيدات بشكل أفضل، وسياسات حكومية داعمة.

- الانخفاض (2014-2016): انخفاض الإنتاج إلى 1.9 مليار في 2016، يعود إلى تغيرات مناخية سلبية مثل الجفاف، نقص الموارد المائية، و مشاكل في إدارة الأراضي.

- التذبذب (2017-2019): الزيادة الكبيرة في 2017 إلى 3.36 مليار، ثم انخفاض لاحق إلى 1.1 مليار في 2019. هذا نتيجة تقلبات الطقس، و تقلبات في السياسات الحكومية والدعم المالي.

2- الزراعة التحويلية الصناعية :

- الارتفاع (2011-2014): النمو من 39.1 مليون إلى 1.01 مليار ناتجا عن تحسينات في عمليات التصنيع الزراعي وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية المصنعة.

- الانخفاض (2014-2016): هبوط الإنتاج إلى 574.7 مليون في 2016، بسبب تراجع في الاستثمار و مشاكل في السوق مثل: انخفاض الطلب أو زيادة تكاليف الإنتاج.

- التذبذب (2017-2019): تقلبات تعكس تغيرات في السوق أو السياسات الاقتصادية، مع انخفاض مستمر إلى 499.1 مليون في 2019.

3- زراعة الخضر :

- الارتفاع (2011-2014): زيادة ملحوظة من 188.2 مليون إلى 3.08 مليار، بسبب تقنيات زراعية محسنة، وزيادة الطلب على الخضروات، ودعم حكومي.

- الانخفاض (2014-2016): هبوط الإنتاج إلى 1.74 مليار في 2016، نتيجة لعوامل مناخية سلبية و مشاكل في السوق.

- التذبذب (2017-2019): زيادة حادة في 2017 إلى 3.06 مليار ثم انخفاض تدريجي، مما يشير إلى تأثير تقلبات الطلب والعوامل المناخية على الإنتاج.

4- تربية الأبقار :

- الارتفاع (2011-2013): نمو إلى 447.4 مليون في 2013، يمكن أن يعزى إلى تحسينات في تقنيات التربية والرعاية البيطرية.

- الانخفاض (2013-2016): انخفاض إلى 332.1 مليون في 2016 بسبب مشاكل صحية في القطيع، و اقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الأعلاف.

- التذبذب (2017-2019): تذبذب مع انخفاض إلى 149.2 مليون في 2019، ناتجا عن مشاكل بيئية أو اقتصادية مستمرة.

5- تربية المواشي :

- الارتفاع (2011-2014): زيادة ملحوظة إلى 1.81 مليار، نتيجة لتحسينات في تقنيات التربية وزيادة الطلب.

- الانخفاض (2014-2016): انخفاض إلى 1.02 مليار في 2016، يعود إلى مشاكل اقتصادية و بيئية.

- التذبذب الكبير (2017-2019): تذبذب كبير مع ارتفاع ضخم في 2017 إلى 21.3 مليار، ناتجا عن خطأ في البيانات أو تغيير كبير في السياسات، ثم انخفاض كبير إلى 774.6 مليون في 2019.

6- إنتاج الدواجن :

- الارتفاع (2011-2014): زيادة إلى 927.6 مليون في 2014، بسبب تحسينات في تقنيات الإنتاج والدعم الحكومي وزيادة الطلب.

- الانخفاض (2014-2016): انخفاض إلى 447 مليون في 2016، يعود إلى مشاكل صحية و اقتصادية.

- التذبذب (2017-2019) : الزيادة الكبيرة في 2017 إلى 1.05 مليار، ثم انخفاض تدريجي، يعكس التغيرات في الطلب والسوق.

المطلب الثالث: تقييم مساهمة قرض التحدي في الإنتاج الفلاحي للجزائر (2011-2019)

في ضوء التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، جاء برنامج "قرض التحدي" كمبادرة حيوية لتعزيز الإنتاج الفلاحي وتحسين الوضع الاقتصادي للمزارعين. من خلال هذه المقدمة الصغيرة، سنقوم بتقييم مساهمة

قرض التحدي في الإنتاج الفلاحي للجزائر خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2019. سنسلط الضوء على النتائج والتأثيرات التي أحدثتها هذا البرنامج في تحقيق الأهداف المرجوة لتعزيز القطاع الفلاحي وتحسين أدائه في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الاول : نسبة الإنتاج الفلاحي المدعم من طرف القرض التحدي من الإنتاج الفلاحي العام في الجزائر(2011-2019)

سنقوم بدراسة نسبة الإنتاج الفلاحي الذي تم دعمه من خلال هذا القرض مقارنة بالإنتاج الفلاحي العام في الفترة من عام 2011 إلى عام 2019، حيث سنسلط الضوء على أثر برنامج قرض التحدي على الإنتاج الفلاحي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المحددة.

الجدول رقم (04) نسبة الإنتاج الفلاحي المدعم من طرف القرض التحدي من الإنتاج الفلاحي العام في الجزائر(2011-2019)

الجدول رقم (04) نسبة الإنتاج الفلاحي المدعم من طرف القرض التحدي من الإنتاج الفلاحي العام في الجزائر (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج الفلاحي العام	1183.7100000000	1421.7000000000	1640.0000000000	1772.2000000000	1935.1100000000	2140.3000000000	2281.9000000000	2491.1000000000	2529.1000000000
الانتاج الفلاحي المدعم عن طريق قرض التحدي	167.614781	187.525330	272.057245	194.941951	203.279379	205.995941	206.028806	442.735886	249.870402
نسبة الإنتاج الفلاحي قرض التحدي	1,41	1,31	1,65	1,09	1,05	0,09	9,02	1,77	9,87

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية _ بسكرة _ الملحق رقم 01

يمثل الجدول نسبة الإنتاج الفلاحي المدعم من طرف قرض التحدي من الإنتاج الفلاحي العام في الجزائر(2011-2019) . نلاحظ أنه خلال الفترة من 2011 إلى 2016 كانت نسبة الإنتاج الفلاحي العام المدعم من قرض التحدي متذبذبة، حيث وصلت أدنى قيمة لها في عام 2016 بنسبة 0.09%. وفي عام 2017، ارتفعت النسبة إلى 9.02% بسبب توجه الاقتصاد الوطني نحو القطاع الفلاحي نتيجة لانخفاض أسعار البترول في ذلك العام، ثم انخفضت مرة أخرى في عام 2018.

في عام 2019، وصلت النسبة إلى أعلى قيمة لها بنسبة 9.87%， نتيجة لتوسيع المساحات المروية ورفع العزلة عن عدد كبير من المناطق الفلاحية، بالإضافة إلى إطلاق مشروع توسيع وإصلاح السد الأخضر.

الفرع الثاني : نسبة قرض التحدي المقدم من بنك الفلاحة و التنمية الريفية من القرض الفلاحي العام المقدم في الجزائر (2011-2019)

سنتطرق إلى تحليل نسبة قرض التحدي المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقارنة بالقروض الفلاحية العامة في الفترة ما بين 2011 و 2019 في الجزائر. ستستكشف لنا البيانات هذه النسبة كمؤشر على دور وأثر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل ودعم القطاع الفلاحي، وكيفية تأثير ذلك على تطوير القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الزمنية.

الجدول رقم (05) نسبة قرض التحدي المقدم من بنك الفلاحة و التنمية الريفية من القرض الفلاحي العام المقدم في الجزائر (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القرض الفلاحي العام	9.840000000	11.110000000	11.250000000	10.770000000	9.080000000	8.790000000	9.300000000	9.300000000	9.300000000
القرض الفلاحي التحدي	,97 408318741	5693459682,89	8208044633,85	10451637629,36	7984270653,45	6091938860,23	11199642163,57	6203074396,03	4638260830,80
نسبة القرض التحدي	0,41	0,51	0,72	0,97	0,87	0,69	1,20	0,66	0,49

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية _ بسكرة _ الملحق رقم 01

يمثل الجدول نسبة قرض التحدي المقدم من طرف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من القرض الفلاحي العام المقدم في الجزائر (2019-2011)، حيث نلاحظ أن نسبة قرض التحدي ارتفعت خلال السنوات من 2011 إلى 2014 لتسجل سنة 2014 قيمة قدرت ب 97,0 % إلا أنها انخفضت في السنتين 2015 و 2016، ثم ارتفعت مرة أخرى لتسجل أعلى قيمة في عام 2017 بقيمة 20,1 % من القرض الفلاحي العام ، بعد ذلك شهدت انخفاضاً في سنتي 2018 و 2019.

يمكن استنتاج أن السبب وراء ارتفاع نسبة قرض التحدي المقدمة في الجزائر خلال السنوات 2014 إلى 2017 يعود لزيادة اهتمام الفلاحين بالقطاع الفلاحي و الطلب على منح هذا النوع من القروض قد يكون بسبب كونه من القروض طويلة الأجل المدعمة من طرف الحكومة و الامتيازات المقدمة من طرف هذا القرض كتنغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة الفصل :

من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل نذكر مايلي :

- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك الوطنية.
- يقوم البنك بتمويل مشاريع متنوعة، مع التركيز على المشاريع ذات الطابع الفلاحي.
- يسعى البنك لتحقيق أهداف مسطرة مسبقاً من خلال هذه المشاريع.
- يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دفع عجلة التنمية.
- يقوم البنك بمنح القروض للزبائن، مما يؤثر مباشرة على الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.
- من بين أهم القروض التي يقدمها البنك، قرض التحدي الذي يختص بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
- يمكن القول إن قرض التحدي مازال في مراحله الأولى وأمامه الكثير لتخطي العقبات وتحسين الخدمات.
- حقق قرض التحدي نجاحاً ملحوظاً، حيث وجد الفلاحون فيه حلاً لاحتياجاتهم التمويلية، مما ساعدهم في إنجاز مشاريعهم وتوسيعها.

الخاتمة

يمثل القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد لكون القطاع حساس و ضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده ، حيث تم القيام بمجهودات كبيرة للاعتناء به أكثر بتهيئة الظروف المناسبة للسير الحسن لعملية التمويل في هذا المجال.

بعد دراستنا لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر حاولنا التركيز على القروض الموجهة للقطاع الفلاحي بصفة عامة و قرض التحدي بصفة خاصة ، و الدور الذي يلعبه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسهيل الحصول على القروض، كما تطرقنا إلى واقع القطاع الفلاحي و تطوره في حقبة من الزمن.

نتائج اختبار الفرضيات :

انطلاقا من الدراسة التطبيقية لدور قرض التحدي في دعم القطاع الفلاحي تمكنا الإجابة على فرضيات الدراسة :

- إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر من أهم المؤسسات التي تدعم الاستثمار الفلاحي من خلال القيام بعمليات الإقراض للفلاحين بكل سهولة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- قرض التحدي المقدم من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي العام في الجزائر خاصة سنة 2019 بسبب توجه الفلاحين نحو طلب هذا القرض لحل مشاكلهم التمويلية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة :

من اهم النتائج التي تم التوصل اليها نذكر مايلي:

- يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي .
- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعرف على أهم المؤسسات التي تساهم في تمويل القطاع الفلاحي.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منحه للقروض لمختلف الزبائن الطالبين للتمويل.
- لا يزال القطاع الفلاحي في الجزائر يستدعي إلى تدعيمه بكل الوسائل و تحويله لقطاع رئيسي و إعطاءه الأولوية .
- عدم وجود إقبال كبير لطلب القروض الفلاحية من طرف الفلاحين.

● يتخذ البنك جميع الإجراءات من خلال القيام بدراسات دقيقة لطالبي القروض من أجل تقليل أو تجنب خطر عدم القدرة على السداد.

من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة _بسكرة _ تبين أن قرض التحدي ساهم في الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2011-2019)و ذلك من خلال ما يلي :

● في قطاع الحبوب، سجلت فترة بين عام 2011 و 2019 زيادة ملحوظة في الإنتاج بفضل التحسينات التقنية والدعم الحكومي. و لقد شهد نشاط الحبوب أكبر عدد ملفات ممولة من القرض دون غيره من النشاطات .

● في الزراعة التحويلية الصناعية، سجلت فترة ارتفاع بين 2011 و 2014 بسبب التحسينات في العمليات وزيادة الطلب.

● في زراعة الخضروات، شهدت زيادة ملحوظة بين 2011 و 2014 بسبب التقنيات الزراعية المحسنة

● في تربية الأبقار والمواشي، سجلت فترة نمو بين 2011 و 2013 بسبب التحسينات في التربية .

● في إنتاج الدواجن، سجلت زيادة بين 2011 و 2014 بسبب تحسينات في التقنيات وزيادة الطلب.

التوصيات والاقتراحات :

- دعم و إرشاد الفلاحين خاصة الصغار في يخص عدم معرفتهم بإجراءات التمويل البنكي.
- دعم الدولة لمختلف المنتجات دون تمييز.
- تطوير صيغ و أساليب التمويل الفلاحي.
- توفير الدعم المادي و البشري عن طريق توفير مراكز متخصصة في هذا المجال.
- زيادة المخططات التنموية .
- تحفيز الشباب للتوجه نحو القطاع الفلاحي بسبب عزوفهم عن هذا المجال.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور صيغ التمويل الإسلامي في التمويل الفلاحي.
 - دعم مساهمة القروض الفلاحية في تسويق و تطوير المنتجات الفلاحية و تصديرها.
 - أثر تطور القطاع الفلاحي للتخلص من التبعية الاقتصادية.
- و في الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة بتدعيم و إيضاح أهم المواضيع المهمة في الاقتصاد فإن أصبنا فهذا توفيق من الله و إن أخطأنا فنعتذر على كل تقصير.

قائمة المراجع

المراجع العربية

قائمة الكتب:

1. شاعر القزويني. (سنة 1989). ، محاضرات في اقتصاد البنوك، المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية. الجزائر، بن عنكون_الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية -.
2. شوقي حسين. (1998). ، الموارد التمويل. مصر: الدار الجامعة - القاهرة-.
3. الطاهر لطرش. (2003). ، تقنيات البنوك. دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية. الجزائر، _ بن عنكون: ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية الطبعة الثانية وعائشة، ، حريتي. (2020). نظام التمويل الفلاحي في الجزائر ، جامعة الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسة .، المجلد 57 ، العدد :05.
4. محمد مصطفى السنهوري. (2019). إدارة البنوك التجارية. دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال كلية التجارة. مصر، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية،دار الفكر الجامعي،امام كلية الحقوق_الاسكندرية30،شارع سوتير_الاسكندرية : 4843132).

المجلات:

1. توفيق تمار، و عبد الرؤوف عزالدين. (2019). ، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي و التنمية الريفية في الجزائر. مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، المجلد 06 ، العدد 01.
2. حكيم بوجطو ، ، و محمد أمين مصطفىاوي. (2020). مجلة المشكلة الاقتصادية و التنمية و القانون ، ، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع و المأمول ،، صفحة المجلة 05. العدد :12.
3. د.زكريا جري ،، آمنة سفيان ، و وسيلة السبيتي. (01 03, 2020). ، جامعة محمد خيضر (الجزائر) ، دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الانتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال 2010-2017،). مجلة التكامل الاقتصادي ،، الصفحات المجلد 8، العدد، ص 247-248.
4. رشيد ، بن حراث ، و حياة، يوسف. (2012). ، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الإستراتيجية والتنمية، ص 46.
5. صفية قمداني، و العربي غويني. (2021). دور القروض الفلاحية في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر ، جامعة الجزائر 3،. مجلة العلوم الادارية و المالية ، المجلد 05، العدد 1.

6. ط.د. فاروق أهاني ، و ، د. رابح لعروسي. (02 06, 2018). (استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية ،. مجلة العلوم القانونية و السياسة ، ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، الصفحات المجلد 09 ، العدد، 367-368-369).
7. فضيلة بوطورة ، و مريم زغلامي . (بلا تاريخ). ، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر _ دراسة حالة واية تبسة جامعة العربي التبسي تبسة ،. مجلة البديل الاقتصادي، العدد 7 ، ص 53).
8. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية. (2020). ، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي في الجزائر . المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 05 ، العدد 01.
- مرزق سعد. (01 03, 2021). (واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017) ،. مجلة البحوث و الدراسات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الصفحات ، ص 38-39 ، مجلد 05
9. مركسي لمياء ، هاجر بوعكاز. (2023). (تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ،. مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية، صفحة ، العدد : 1 ، المجلد : 5 ،،، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 73.
10. نروة منصوري. (2021). الآفاق للدراسات الاقتصادية ،سياسية الاصلاح الفلاحي كأداة لترقية الاستعمار في الجزائر،. الصفحات العدد 06 ، المجلد 02، جامعة تبسة - الجزائر .
11. نعيمة شلابي. (2023). (استراتيجية دعم و تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. (2009-2018) ،. مجلة للوحات للبحوث و الدراسات ،، صفحة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، المجلد : 16، العدد 1.
- يمنة نعاني ، و عبد الله غانم. (2019). دور الاقراض الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ،. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، المجلد 06، العدد 03 ،جامعة بسكرة - الجزائر

المقالات:

1. بوجاجة عزيزة. (2015-2016). واقع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات
2. جواد سعد العارف. (2010). ، التخطيط و التنمية الزراعية ،. الاردن : دار الراية
3. محمد سحنون، و مبارك بوعشة. (2008). تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر . الجزائر ام البواقي: المركز الجامعي العربي بن مهيدي .

4. مريم خليفة المخمري،. (بلا تاريخ). البنوك التجارية والإسلامية و محلل اقتصادي اول والمراجعة:دكتور شكري رجب العشماوي. ومدير قسم الدراسات و السياسات المالية، الاستاذة/آمنة سالم الجابري مدير ادارة الدراسات المالية).

أطروحات الدكتوراه و مذكرات:

1. جري، زكريا. (2019-2020). أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية بفترة 2000/2018،. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي تطبيقي. (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
2. حنان سفيان، و ؛ جنان، عبد المجيد. (، 2019-2020)،. عنوان : السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاساسية في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعة الغذائية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. (جامعة فرحات عباس سطيف -1.
3. ريم قصوري. (2011-2012). ، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة . مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد/تنمية. الجزائر: ، جامعة باجي ، مختار، عنابة.
4. زهير عماري ، و أسامة عامر. (04 06، 2014). ، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2012 - يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، حالة الجزائر. مدارس الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1.
5. سفيان عمري. (، 2014/2015). ، جامعة 8ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة - . (اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،. قالمة : جامعة قالمة .
6. صبرينة لونيس ، و يمينة أ.د/ كردودي. (2022/2023). دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية ، بنوك و تأمينات. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
7. غودي ، محمد. (2001). القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقد 2005 الى

2025. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 09-10. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر.

8. منير نوري ،، و سليمان أقوجيل. (2013). دور البنوك التجارية في ترقية الاستثمار في الجزائر. جامعة احمد دراية إدار، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،،الموسم الجامعي 2020-2021.

9. المحاضرات:

1. صليحة عماري. (2020 - 2021). النظام المصرفي الجزائري مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي . الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة .

المواقع الالكترونية:

12. أسود البيزنيس. (2024). تم الاسترداد من <http://www.busines4Lion.com>

13. البنوك الخاصة في الجزائر. (15 05 ,2024). تم الاسترداد من <https://dspace.univ-eloued.dz>

14. القروض الفلاحية. (2024). مفهوم قرض الرفيق. تم الاسترداد من منتدى المدر: <https://madr.gov.dz>

15. مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية. (17 05 ,2024). تم الاسترداد من <https://www.adib.eg>

المراجع الأجنبية:

1. franck cachia .(2015 ,2 5-1) .note de cours .ecole natioale de la statistique et de l'analyse economique.

2. le mode de fonctionnement des banques publiques algeriennes dans un contexte de crise ., (décembre 2006 .) (banque de france _revue de la stabilitéfinaciére_n ،_9°page 1.,

الملاحق

الملحق رقم 01

التحدي 2011 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréaliculteur الحبوب	7	134 801 714,60	42 472 155
culuture indetrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	1	39 135 981,66	7 237 140
culture maraichères زراعة الخضار	5	118 277 633,46	95 692 325
elevage ovin تربية ابقار	1	22 611 900,51	1 224 464
elevage ovin تربية المواشي	3	60 878 193,69	17 627 418
production الدواجن	1	32 613 318,05	3 361 279
vollaile			
المجموع total	18	408 318 741,97	

التحدي 2012 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréaliculteur الحبوب	155	1 265 170 317,71	51 371 533
culuture indetrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	27	367 307 511,59	8 758 680
culture maraichères زراعة الخضار	105	1 110 084 923,93	104 023 180
elevage ovin تربية ابقار	20	2 012 222 117,81	1 250 200
elevage ovin تربية المواشي	74	652 991 191,72	18 467 755
production الدواجن	17	285 683 620,13	3 653 982
vollaile			
المجموع total	398	5 693 459 682,89	

التحدي 2013 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréaliculteur الحبوب	352	2 667 184 314,98	49 122 300
culuture indetrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	62	774 343 833,38	9 323 210
culture maraichères زراعة الخضار	240	2 340 239 140,89	118 682 650
elevage ovin تربية ابقار	45	447 398 659,29	1 302 807
elevage ovin تربية المواشي	168	1 376 611 259,35	19 442 311
production الدواجن	40	602 267 425,96	4 183 967
vollaile			
المجموع total	907	8 208 044 633,85	

التحدي 2014 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréalicuteur الحبوب	662	3 509 966 105,98	34 352 150
culture industrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	116	1 019 022 417,86	11 147 450
culture maraichères زراعة الخضار	450	3 079 712 196,21	122 977 470
elevage ovin تربية ابقار	84	58 768 508,10	1 396 723
elevage ovin تربية المواشي	316	1 811 595 409,54	20 433 636
production انتاج الدواجن			
vollaile	75	972 572 991,67	4 634 522
المجموع total	1703	10 451 637 629,36	

التحدي 2015 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréalicuteur الحبوب	410	2 594 469 499,55	37 609 486
culture industrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	72	753 233 080,51	13 299 371
culture maraichères زراعة الخضار	279	2 276 437 754,44	124 693 277
elevage ovin تربية ابقار	52	435 201 335,41	1 449 557
elevage ovin تربية المواشي	196	1 339 081 032,03	21 175 614
production انتاج الدواجن			
vollaile	46	585 847 951,51	5 052 074
المجموع total	1055	7 984 270 653,45	

التحدي 2016 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréalicuteur الحبوب	258	1 979 560 845,57	34 447 679
culture industrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	45	574 711 213,23	12 801 799
culture maraichères زراعة الخضار	175	1 736 904 999,98	130 826 802
elevage ovin تربية ابقار	33	332 055 367,64	1 402 400
elevage ovin تربية المواشي	123	1 021 708 823,52	21 468 073
production انتاج الدواجن			
vollaile	29	446 997 610,29	5 049 188
المجموع total	663	6 091 938 860,23	

التحدي 2017 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréaliculteur الحبوب	856	3 361 921 091,42	34 778 230
culuture indetrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	109	936 879 482,73	12 554 567
culture maraichères زراعة الخضار	571	3 059 366 923,53	130 202 950
elevage ovin تربية ابقار	99	658 019 398,14	1 273 043
elevage ovin تربية المواشي	324	2 129 658 793,70	21 991 949
production انتاج الدواجن			
vollaile	91	1 053 796 474,05	5 298 067
المجموع total	2050	11 199 642 163,57	

التحدي 2018 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréaliculteur الحبوب	259	1 915 197 786,15	60 656 980
culuture indetrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	37	651 140 157,53	15 872 668
culture maraichères زراعة الخضار	198	1 722 106 643,70	136 570 863
elevage ovin تربية ابقار	38	317 662 265,61	1 231 503
elevage ovin تربية المواشي	134	905 020 822,12	22 300 160
production انتاج الدواجن			
vollaile	73	691 946 720,92	5 403 692
المجموع total	739	6 203 074 396,03	

التحدي 2019 ETTAHADI			
النشاطات ACTIVITE	NOMBRE DE DOSSIER FINANCIER عدد الملفات الممولة	MONTANT DE CREDIT مبلغ القرض	PRODUCTION الإنتاج الفلاحي QS
céréaliculteur الحبوب	116	1 116 825 590,68	56 332 231
culuture indetrielles "الزراعة التحويلية" الصناعية	24	499 149 512,88	17 178 180
culture maraichères زراعة الخضار	140	1 601 074 285,49	146 700 417
elevage ovin تربية ابقار	14	149 179 158,10	1 208 257
elevage ovin تربية المواشي	104	774 568 308,80	22 849 064
production انتاج الدواجن			
vollaile	19	497 463 974,85	5 602 253
المجموع total	417	4 638 260 830,80	

الملحق رقم: 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion



جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

الرقم : 00568 /ك.ع.إ.ت.ع ت / 2024

إلى السيد مدير: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
ولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

- 1- منادي يسمينة
- 2- مفتاح عواطف
- 3- /

المسجلون بـ قسم العلوم الاقتصادية
بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:
"دور القروض التجارية في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-04-28

ع/ عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER - Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: مفتاح عواطف

الصفة: ☒ طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 3906410500000000000 الصادرة بتاريخ: 08 جوان 2024

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ونسي

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج ☒ مذكرة ماستر ☒ مذكرة ماجستير ☐

أطروحة دكتوراه ☐

تحت عنوان: دور البنوك التجارية في تمويل القطاع العقاري في الجزائر
في الجزيرة من د. أسكنج حاسنة استاذة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- وكالة بسكرة -

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة
الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد
للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ:

إمضاء المعني بالأمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بمسكرة في: 2024/05/25

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): انفال نسيب

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر - أ-

قسم الارتباط: العلوم الاقتصادية

أستاذ مشرف على مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر

للطلبة الآتية أسماؤهم :

(1) مفتاح عواطف

(2) منادي ياسمين

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

ب عنوان: دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بسكرة-

أشهد بأن المذكرة أنجزت وفقا للدليل المنهجي المعتمد من قبل المجلس العلمي للكلية. وارخص بطبع المذكرة المذكورة أعلاه.

رئيس القسم

الأستاذ المشرف

